جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العنوان:

السياسات الحكومية في تفعيل السياحة المستدامة

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية

التخصص : ادارة الموارد البشرية

من أعداد الطالبة :
- جعيرن بثينة انصاف

تحت اشراف الأستاذ:
د- مولاي مرزوق

الموسم الجامعي : 2021 - 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

يسعدنا بعد اتمام هذه المذكرة، الا ان أحمد الله على عظيم نعمته وحسن توفيقه، فله الحمد والشكر وهو المستعان والموفق وحده

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير الى من اعاننا بتوجيهاته وارشاته أستاذنا المشرف (مولاي مرزوق)، الذي تشرفنا وسعدنا بالعمل تحت اشرافه ، فله اسمى عبارات التقدير والاحترام وأنبل وأصدق سمات العرفان، كما لا ننسى تقديم الشكر الى كل الأساتذة الكرام وأخص بالذكر أعضاء لجنة المناقشة لما يبذلونه من وقتهم وجهدهم من أجل تقييمها والتي سيكون لأرائهم الدور البالغ في تقويمها

ولله الحمد والشكر من قبل ومن بعد.

إهداء

إلى من اضاءت دربي بدعوات الخير

إلى من حتى وإن وصفتها فلا أوفيها حقها

إلى من كان صدرها الأمان الدائم لي وابتسامتها الدنيا

التي أعيش لها إلى من صوتها كان التفاؤل نفسه

إليها اقول أحبك. إليك انت كل شيء إليك أقول أنت أنا.

- أمي الغالية-

الى من كان عونا لي أبي الغالي حفظه الله

الى كل العائلة كل باسمه

الى اخوتي وأخواتي

الى جميع العائلة والأصدقاء

إلى كل من هم في ذاكرتي ولم تسع مذكرتي ذكرهم.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

3DLAT.COM

منذ الاستقلال والجزائر تخوض غمار منافسة شديدة للتخلص من التبعية الاقتصادية الأجنبية وذلك كله بغرض تطوير التنمية وفي جميع المجالات بما فيها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، وتبعا لذلك ألزم على الجزائر وضع استراتيجية تنموية وذلك لا يتأتى إلا عن طريق تهيئة المناخ الاستثماري و إزاحة العقبات التي تقف دون تحقيق طموحاتها.

وقد تزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام بالتنمية السياحية وخلق مناخ ملائم لها نتيجة انخفاض أسعار الريع النفطي في السوق العالمي وانعكاساتها السلبية على موارد الدولة وبالنظر لبنود اتفاقية الشراكة الجزائرية الأورومتوسطية[1] وشروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية نجد أن الجزائر في الوقت الراهن لا تستطيع أن تنافس الدول المتقدمة في مختلف المجالات رغم امتلاكها المقومات التنافسية بجميع أنواعها، ولهذا فهي مطالبة بتوجيه أنظارها نحو إيجاد بديل اقتصادي للريع النفطي تستطيع من خلاله الزيادة في الإنتاجية وتحسين النوعية في الاستثمارات.

وفي سياق ما ذكرنا، تعتبر التنمية السياحية محركا ديناميكيا للعجلة الاقتصادية والتنموية وتبعا لذلك تعتبر التنمية السياحية من أهم الاستثمارات دعما لاقتصاديات العديد من الدول لما له من انعكاسات إيجابية في تحصيل ايرادات سياحية ضخمة.

والجزائر كمدخل للقارة الإفريقية تزايد اهتمامها في السنوات الأخيرة بالتنمية السياحية نظرا لما تزخر به من مقومات تجعل منها قطب سياحي بامتياز وذلك من خلال تزاوج المقومات الجغرافية بالمقومات التاريخية للدولة الجزائرية فكل هذه المقومات تضع الجزائر في مقدمة الدول التي لديها متطلبات الاستثمار في القطاع السياحي، إلا أنه رغم كثرة المقومات

[1]- المرسوم الرئاسي رقم 05-159، المؤرخ في27/04/2005، المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر و المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، ج ر عدد 31 لسنة 2005.

السياحية لم تستطع الجزائر بناء صناعة سياحية متميزة تمكنها من التسويق للوجهة السياحية والمنتوج الجزائري بالمستوى المطلوب.

وفي خضم ذلك تصبو الجزائر إلى الارتقاء بالقطاع السياحي من خلال بعث استراتيجية سياحية تهدف لتنمية وترقية الاستثمارات السياحية والدخول في السوق السياحية العالمية في إطار تحقيق التنمية السياحية المستدامة عن طريق وضع ترسانة من القوانين والتشريعات الخاصة بالتمنية السياحية.

ولذلك نجد الجزائر تطمح لاستدراك هذا التأخر المسجل في القطاع السياحي كونه يصنف ضمن البدائل التنموية الاقتصادية لبالغ أهميتها.

ومنه نطرح الاشكالية الرئيسية التالية :

ما هو دور السياسات الحكومية في تفعيل السياحة المستدامة ؟

ماهي مختلف الاصلاحات والسياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية السياحية المستدامة ؟.

-أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة لبلوغ الأهداف التالية:

- التعريف بالمفاهيم المتعلقة التنمية السياحة.

- التعرف على الأطر التشريعية والتنظيمية والسياسات الحكومية المفعلة للسياحة المستدامة

- عرض وتقييم أهم السياسات التنموية المتبعة في ترقية القطاع السياحي.

- محاولة الربط بين الفكر المستدام والبرامج التنموية في الاستثمارات السياحية.

- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في محاولة استعراض واقع التنمية السياحية ومحاولة الإلمام بالممارسات الحكومية بالتنظيم القانوني الممارس عليها وكيفية تفعيله عن طريق الاستغلال العقلاني للإمكانيات السياحية في إطار تدارك العجز الاقتصادي الذي تعانيه الجزائر في ظل انخفاض أسعار الريع التفطي مع ضرورة التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي ضد التبعية النفطية.

-مبررات إختيار الدراسة:

تمثلت مبررات اختيارنا لهذه الدراسة في مايلي:

- مبررات ذاتية

وتتمثل في الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع ، ضف إلى ذلك محاولة معرف الأسباب الحقيقية وراء عدم ارتقاء الجزائر إلى مصاف الدول المتقدمة في قطاعها السياحي بالأخص إذا ما قارناها بالضوابط القانونية التي تكفله وكذا ما تزخر به الجزائر من مواقع سياحية.

- مبررات موضوعية

ومن أهمها نذكر ما يلي:

- محاولة معرفة مدى اضطلاع الدولة الجزائرية بالتنمية السياحي.

- محاولة تحصين الاقتصاد الوطني من الاضطرابات التي تطرأ عليه فيما يخص التنمية السياحي باستحداث آليات قانونية نظم النشاط السياحي وفقا للسياسة الحكومية الجزائرية.

الدراسات السابقة:

وبخصوص الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة نذكر منها ثلاث دراسات، وهي كمايلي:

– الدراسة الأولى: **أطروحة دكتوراه لخالد كواش بعنوان "أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر 2004-2003** – "، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03؛ حيث أشار إلى تاريخ السياحة وتطورها وتناول أيضا النشاط السياحي كما أبرز الأهمية الاقتصادية للسياحة ومختلف مؤشراتها و ركز أيضا على أهمية السياحة في الجزائر خاصة من الناحية الاقتصادية وآفاق هذا القطاع في ظل المتغيرات العالمية استنادا لبعض التجارب السياحية لمجموعة من الدول العربية، وقد توصل الباحث في الأخير إلى أن السياحة في الجزائر لم تلعب الدور المنوط بها في مجال التنمية الوطنية المستدامة على الرغم من توفر الموارد المتاحة.

-الدراسة الثانية:

أطروحة دكتوراه لعامر عيساني بعنوان الأهمية "الاقتصادية للتنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر – "، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، 2009-2010؛ حيث قيمت الدراسة إلى خمسة فصول تناول فيها الجوانب النظرية للسياحة والسياحة الدولية ومختلف الآثار الناجمة عنها، وقد توصل الباحث في الأخير إلى أن التجارب السياحية التي خاضتها تونس و مصر تضم مجموعة من الدروس التي يمكن للسياحة الجزائرية أن تستفيد منها لترقية استثمارها السياحي.

ونلاحظ أن هذه الدراسات لم تتطرق إلى الاستراتيجية السياحية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وهذا هو الجانب الذي حاولنا إبرازه من خلال دراستنا عن طريق تحليل محتوى هذه

الاستراتيجية، بالإضافة إلى معالجة وتحليل الجانب القانوني والمؤسساتي المنظم من طرف المشرع الجزائري كون أن دراستنا دراسة قانونية محضة.

- الدراسة الثالثة:

مداخلة لأمال حابس و عبود زرقين بعنوان الاستثمار السياحي في الجزائر (واقع و آفاق) دراسة تحليلية للفترة 2008-2016" والتي صدرت في مجلة الحقيقة سنة 2018، حيث قامت هذه الدراسة برصد واقع الاستثمار السياحي الجزائري من خلال التعرف على حصيلة المشاريع الاستثمارية المستفاد منها من طرف القطاع السياحي ضمن مخططات التنمية مع إبراز طريقة استغلال مناطق التوسع السياحي ومحاولة إيجاد شبل تطوير الاستثمارات السياحية.

والملاحظ على هذه الدراسة أن هناك عناصر مشتركة مع دراستنا في التطرق للأطر المفاهيمية الخاصة بالاستثمار السياحي وتحليل المخططات التنموية بالإضافة إلى تحليل محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وما يمكن الاختلاف فيه في الدراستين هو أن دراستنا جاءت عامة لم تحدد فترة زمنية معينة مع التطرق للجانب التشريعي والتنظيمي على عكس الدراسة التي تناولتها المقالة لم تبرز الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار السياحي و زيادة على ذلك جاءت كدراسة حالة مخصصة بذلك فترة زمنية معينة يردت بالفترة الممتدة من 2008 إلى 2016.

المبحث الأول : ماهية التنمية السياحية

المطلب الاول :مفهوم التنمية السياحية.

وسنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف **التنمية السياحية(الفرع الأول)، أهدافها (الفرع الثاني)، وأهميتها(الفرع الثالث):**

الفرع الأول: تعريف التنمية السياحية.

هناك تعاريف متعددة للتنمية السياحية يعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية، أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية، هناك من أدخل عليها مصطلح الاستدامة ومن بين هذه التعاريف نذكر:

، تعريف أحمد الجلاد: "التنمية السياحية هي مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي[1]. ، تعريف صلاح الدين خربوطلي: "التنمية السياحية المستدامة هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل والقواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية، التنوع الحيوي ودعم نظم الحياة[2].

تعرف أيضا: على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح وتشمل كذلك الموارد السياحية تعظيم وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحية[3].

---

[1]– أحمد الجلاد، السياحة المتواصلة البيئية، عالم الكتاب، ط1، مصر، 2002، ص43.

[2]– صلاح الدين الخربوطلي، السياحة المستدامة، دار الرضا للنشر، ط1، سوريا، 2004، ص 23.

[3]– عصام حسن السعيدي، التسويق والترويج السياحي والفندقي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 133.

كما تعرف على أنها تعني " تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد من حيث تحسن ميزان المدفوعات وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية والمحلية وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة والزيادة في التوسع العمراني عن طريق خلق مناطق جذب سياحية وسكانية في المناطق النائية"[1].

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية السياحية هي مختلف الجهود والخطط والبرامج التي تهدف إلى التطوير المستمر والمتوازن في الموارد السياحية، من خلال توفير الخدمات والتسهيلات لإشباع حاجات ورغبات السياح.

الفرع الثاني: أهداف التنمية السياحية.

تتعدد أهداف التنمية السياحية ولكن في الغالب يمكن تصنيفها إلى قسمين أهداف عامة وأهداف محددة وسنجيزها فيما يلي:

– أهداف عامة: وهي تشمل كل ما تسعى التنمية السياحية إلى تحقيقه بصفة عامة مثل:

– تحقيق نمو سياحي متوازن.

– زيادة فرص العمل.

–الحفاظ على تنمية نصيب الدولة من الأسواق السياحية في مواجهة المنافسة الدولية.

–زيادة الدخل السياحي الإجمالي.

– تنمية البنية الأساسية وتوفير التسهيلات اللازمة للزوار والمقيمين بالدولة.

[1]– أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2007، ص 45.

– **أهداف محددة:** وتمثل تلك الأهداف التفصيلية للأهداف العامة السابقة، حيث تحدد بنسبة مئوية يراد تحقيقها سنويا أو أقل وهي بذلك تسهل عملية قياس معدلات الأداء، ولبلوغ الأهداف السابقة هناك مجموعة من المحاور التالية:

– **زيادة عدد السائحين:** تسعى الدول من خلال سياسات التنمية السياحية إلى زيادة أعداد السائحين الوافدين إليها، سواء كان من الأسواق التقليدية أو من خلال فتح أسواق جديدة.

– **تمديد متوسط مدة الإقامة:** وذلك من خلال تحسين وتطوير المناطق السياحية التقليدية أولا ثم التركيز على خلق مناطق جديدة تكون مزودة بكافة المستلزمات وبأسعار تنافسية مقارنة بما يقدمه الأخرون ومن ثمة يتحقق الرضا النفسي للسائحين مما يرفع من متوسط مدة إقامتهم بدولة العرض السياحي.

– **زيادة متوسط الإنفاق اليومي للسائح:** نظرا للدور الذي يلعب في زيادة الناتج الاقتصادي من السياحة فإن كل دولة تسعى إلى الرفع من مستوى الإنفاق اليومي للسائح من خلال التركيز على جانب السائحين ذوي الدخول المرتفعة أو العمل لزيادة الطلب عن طريق إعداد مختلف المناطق السياحية وتهيئتها بمراكز البيع والاهتمام بكافة مجالات إنفاق السائحين.

– **الزيادة المستمرة في استخدام المكون الوطني من سلع وخدمات في عمليات البناء وإدارة الكيان السياحي:** إن معظم الدول السياحية تحرص على استخدام مواردها المحلية عند إقامة وترشيد وصيانة مكونات العرض السياحي بها.[1]

– **المساهمة الفعالة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية:** إن نجاح أو فشل السياحة في أي دولة يقاس بمدى قدرتها على التفاعل مع مشاكل المجتمع ومساهمتها في حل مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدولة كخلق فرص عمل متزايدة

[1]– عبير عطية، التنمية السياحية على المستويين الدولي والمحلي، جامعة الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص11.

ومستقرة أو تنمية مناطق نائية أي تحقيق تنمية إقليمية متوازنة فضلا عن دورها الرئيسي المتمثل في دعم ميزان المدفوعات وخلق العملات الصعبة.

إن الأهداف السابقة وعلى الرغم من تنوعها وتباينها من دولة إلى أخرى إلا أنها تتفق جميعها في عدد من الخصائص من حيث ضرورة أن تكون أهداف واقعية وقابلة للتحقيق وتتناسب مع الموارد السياحية والتمويلية والبشرية لدى الدولة، وأن تكون شاملة بحيث تتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية على المستوى الإقليم السياحي، كما يجب أن تكون مرنة وقابلة للتغيير، كما يجب أن تترجم الأهداف إلى أهداف كمية محددة يسهل متابعتها في الواقع وقياس معدلات الأداء.

الفرع الثالث: أهمية التنمية السياحية:

تكتسي التنمية السياحية أهمية متزايدة ويترتب عليها مجموعة من التأثيرات التنموية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية نذكرها في:

– **التنمية السياحية والتنمية الاقتصادية:** يؤثر رواج صناعة السياحة بشكل مباشر على اقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بها فالإنفاق على الخدمات والسلع المرتبطة بنشاط السياحة يؤدي إلى انتقال أموال من جيوب السائحين إلى جيوب أصحاب هذه الخدمات والسلع والمشتغلين بها فكلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد الإنفاق العام على السلع الاستهلاكية وبالتالي إلى ارتفاع معدلات الادخار مما ينشط هذه الصناعات والخدمات المتصلة بصناعة السياحة سواء بالطريق المباشر أو غير المباشر الأمر الذي يؤدي إلى اتساع نطاق العمل في هذه الصناعات والخدمات المرتبطة بها والمتصلة بصناعة السياحة[1].

[1]– أحلام خان، وصورية زاوي ، السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، جوان 2010، ص 234.

توسيع قاعدة التوظيف وذلك عن طريق خلق فرص جديدة للعمل في القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة بها[1].

المساهمة في التنمية المحلية والعمرانية وذلك عن طريق تنمية مناطق جديدة للجذب السياحي في مجالات مختلفة، ويسهم هذا في تحقيق نمو متوازن على الاقتصاد الكلي وفي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين الأقاليم السياحية المختلفة[2].

- **التنمية السياحية والتنمية الاجتماعية:** ويمكن إيجازها فيما يلي[3]:

-تعمل على رفع مستوى معيشة المجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم.

- تساعد على تطوير الأماكن والخدمات العامة بدولة المقصد السياحي.

- تساعد على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع.

- تنمي لدى المواطن شعوره بالانتماء إلى وطن وتزيد من فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كل من المجتمع المضيف والزائر.

- **التنمية السياحية والتنمية الثقافية:** وتتمثل أهميتها فيما يلي:

-تعمل على تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين.

- توفر التمويل اللازم للحفاظ على تراث المباني والمواقع الأثرية والتاريخية.

- تعمل على تنمية عملية تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف، والذي يمكن أن نطلق عليه مصطلح "الحوار بين الحضارات".

---

[1]- جليلة حسن حسين، دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 12.

[2]- أحلام خان ، وصورية زاوي، مرجع سبق ذكره، ص234.

[3]- سمير عماري، دلندة بلحسن، التنمية السياحية في الجزائر "واقعها وآفاقها المستقبلية" ، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية السياحية في الدول العربية، المركز الجامعي بغرداية، يومي 26 و27 فيفري 2013، ص7.

– **التنمية السياحية والتنمية البيئية:** ويمكن ذكر أهميتها في النقاط التالية[1]:

– تحافظ على البيئة ومكوناتها والارتقاء بها ومنع تدهورها أو تلوثها.

– تساعد على إنشاء المنتزهات.

– تحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل علمي سليم.

–تزيد من الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع المضيف.

– **التنمية السياحية والتنمية السياسية:** ونلخصها فيما يلي[2]: لا تعمل على تحقيق الحوار ومعرفة الآخر وتساعد على التفاهم بين شعوب الدول المختلفة وتنشر مبادئ السلام العالمي. لا تساعد على تدعيم أواصر الصداقة بين شعوب دول العالم من خلال العلاقات الودية التي تنشأ بين دول العالم المختلفة.

المطلب الثاني : طبيعة التنمية السياحية

سنتطرق في هذا القسم إلى مكونات التنمية السياحية (الفرع الأول)، محدداتها (الفرع الثاني)، أنواعها(الفرع الثالث)، وأشكالها(الفرع الرابع) :

الفرع الأول: مكونات التنمية السياحية:

تتكون التنمية السياحية من عناصر عدة أهمها:

–عناصر الجذب السياحي: وهي تتمثل في العناصر الطبيعية (مثل المناخ، الغابات...) وعناصر بشرية والتي هين صنع الإنسان، كالمنتزهات، المناطق الأثرية والتاريخية.

– النقل: بأنواعه المختلفة، البري، البحري والجوي.

[1]– خان أحلام، وزاوي صورية، مرجع سبق ذكره، ص 235.

[2]– سمير عماري ، دلندة بلحسن، مرجع سبق ذكره، ص 9.

– أماكن النوم: سواء العامة منها كالفنادق أو أماكن النوم الخاصة مثل بيوت الضيافة وشقق الإيجار .[1]

– التسهيلات المساندة: بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك... إلخ.

–**خدمات البنية التحتية:** كالمياه والكهرباء والاتصالات ويضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة لتنمية السياحية وتنفذ عادة من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص أو الاثنين معا.

الفرع الثاني : محددات التنمية السياحية

الإنجاح أي سياسة سياحية يجب أخذ بعين الاعتبار مجموعة من الإجراءات والاهتمام ببعض الجوانب وخاصة في الدول النامية وهي[2]:

– وضع أسعار في متناول السياح:

بغض النظر عن مشروعات البنية الأساسية والتي تعد ضرورة ملحة للقيام بأي نشاط سياحي، من شبكة طرقات ووسائل اتصال فعالة وخدمات وماء وكهرباء وصرف صحي وتوفير الأمن فلابد أيضا من توفير تسهيلات في الإقامة والإطعام والشرب وخدمات النقل السياحي وغيرها ومتطلبات النشاط السياحي ذات نوعية جيدة والأسعار التنافسية مقارنة بالمناطق الأخرى.

– الموقع:

[1]– عثمان محمد غنيم، بنتانيل سعد، التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 54.

[2]– عبد القادر هدير، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 52، 53.

يعد الموقع الجغرافي العامل الأساسي في السياحة، فعلى أساسه تحيد نفقات الرحلة من حيث الأهمية، فإذا كان هناك موقع جيد فإن السائح لا يهمه كم يدفع، ولكن المهم هو الوصول إلى هذا المكان، كالسياحة في الجنوب الجزائري فبالرغم من قساوة الطبيعة وقلة المواصلات إلا أنه نجد أغلب الوافدين إلى الجزائر يفضلون الأماكن السياحية الجنوبية على الشمال والوسط، والإقبال الكبير الذي عرفه مهرجان تمنراست في سنة 2004 لدليل على ذلك، ومن هنا فإن الموقع الجغرافي يلعب دورا كبيرا في حركة السياحة الدولية للاستمتاع بالمناطق الموجودة والآثار ويتوقف نجاح الدول النامية لمواجهة مشكلة بعد المسافة على التعاون بينها وبين شركات النقل الجوي إذ قد يظهر عدد من الاحتمالات في هذا الشأن منها:

– إعطاء شركات النقل مزايا التدخل في التسويق السياحي ووضع البرامج السياحية في مجال الرحلات الجوية أو القيام بدعم الأسعار.

– على الدولة المستقبلة للسياحة إنشاء شركات النقل الجوي. ، أن تحقق شركات النقل الجوي مزايا لجلب المتعاملين معها .

– الأماكن الأثرية والتاريخية:

لها تأثير كبير وموضعي على التطور السياحي وتعد جاذبة وقوية للسياح وتقسم المواقع الأثرية إلى قسمين:[1]

– مواقع أثرية تاريخية: وهي التي مرتبطة بكل الثقافات الإنسانية.

– مواقع تاريخية خاصة: وهي التي ليست معروفة لدى عامة الناس ويتجه إليها الباحثون والدارسون والمتخصصون وتجنب في العادة نسبة متوسطة من السياح.

[1]– خالد كواش، السياحة كنشاط اقتصادي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، بدون سنة نشر، ص 181.

- طبيعة ومصدر الاستثمار في السوق السياحي:

يتطلب النشاط السياحي موارد مالية ضخمة لإنشاء المرافق والمنشآت السياحية الأساسية كالفنادق والمراكز السياحية وغيرها من المشاريع التي تخدم القطاع السياحي، ونظرا لكون الاستثمارات التي تخدم القطاع السياحي بصورة مباشرة تتطلب حجما كبيرا من التمويل، مما يجعل القطاع الخاص في الدول النامية متردد للقيام بالاستثمار السياحي، نظرا لبقاء الاستثمار في أصول ثابتة لمدة طويلة (من20 إلى 25 سنة)، مع ما يحدث من اضطرابات في السوق السياحي والتغيرات السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى مشكل موسمية الطلب السياحي، لذلك عملت العديد من الدول النامية إلى تقديم قروض طويلة الأجل، والاستفادة من الشركات السياحية المتعددة الجنسيات، وعموما تلجأ الدول النامية إلى نوعين من الاستثمارات السياحية، استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي واستثمارات القطاع العام).

بالإضافة إلى هذه العوامل نذكر منها عوامل أخرى عامة يجب توفرها لدفع علة السياحة لأي بلد والمتمثلة في:[1]

- الحالة الاقتصادية للدولة.

- المستوى الثقافي والمادي العالي للأفراد.

-المواصلات المتطورة.

-الوضع السياسي المستقر.

[1]- عبد القادر هدير، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الفرع الثالث أنواع التنمية السياحية.

تنقسم التنمية السياحية إلى:

– **التنمية السياحية الشاملة:** يقصد بالتنمية السياحية الشاملة هي التنمية في جميع الجوانب السياحية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية، الحضارية والسكانية الموجودة في البلاد... وهذه التنمية يستلزمها الكثير من الأموال والجهود البشرية[1].

–**التنمية السياحية المستدامة (المتواصلة):** يقصد بالتنمية السياحية المستدامة (المتواصلة العمل على استخدام الموارد البيئية السياحية الطبيعية والثقافية والاجتماعية... وصيانتها والمحافظة على فطرية كل هذه الموارد لأنها ليست ملكا للأجيال المتعاقبة[2].

– التنمية السياحية المكانية: وتقسم على أساس المستوى المكاني إلى[3]:

– تنمية سياحية محلية: تتضمن خدمات البنية التحتية، مناطق الجذب السياحي، شبكات النقل وتوزيع الخدمات.

– تنمية سياحة إقليمية: تركز على كافة الخدمات السياحية والسياسات الاستثمارية والتشريعات والهياكل السياحية.

– تنمية سياحة دولية: وترتكز على عناصر الجذب السياحي وخدمات النقل وتسيير قدوم الأفواج السياحية عبر مختلف المعابر الحدودية والموانئ والمطارات.

. **أشكال التنمية السياحية:** إن أشكال التنمية السياحية متعددة نذكر منها

[1]– نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد 3، 2006، ص 19.

[2]– نور الدين هرمز، المرجع نفسه، ص 19.

[3] – Malika Boudjan : le tourisme en Algérie état des lieux des perspectives de développement durable, thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques de gestion et commercial, université d'Oron, 2008, p16.

– تطوير المنتجات السياحية: هذا النوع من التنمية يركز على سياحة الإجازات والعطل وتعرف المنتجات على أنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة الأغراض الترفيه والاستراحة والاستجمام.

– **القرى السياحية:** وهي شكل من أشكال السياحة المنتشرة بكثرة في أوروبا، كما بدأت تنتشر في العديد من دول العالم، فالحياة في القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن وهي بذلك تستهوي سكان المدن حبا في التغيير والبساطة.

إن قيام القرى السياحية يعتمد على وجود أنشطة التزلج، الجبال، الحدائق العامة، الأسواق، والمناطق التجارية، مواقع طبيعية، مواقع تاريخية أثرية، مواقع علاجية، أنشطة رياضية وترفيهية...إلخ.

– **منتجعات المدن:** يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج برامج استعمالات الأراضي المخصصة للمنتجعات وبرامج التنمية الاجتماعية المنتظرة، مع عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع في المنطقة، وتحتاج عملية إقامتها النوع من المنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع مثل: التزلج على الجليد، وجود شاطئ، أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية.

– **منتجعات العزل:** أصبح هذا النوع من المنتجعات من بين المناطق السياحية المفضلة في جميع أنحاء العالم نظرا لما تتميز به من صغر حجمها ودقة تخطيطها وشموليتها وعادة يتم اختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة مثل: الجزر الصغيرة أو الجبال والوصول إليها يتم بواسطة القوارب المطارات الصغيرة أو الطرق البرية الضيقة[1].

[1]– نجاة مسمش، فريد عبيد، دور التخطيط السياحي في التنمية السياحية ، ملتقى دولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010، ص ص 16، 18.

– **السياحة الحضرية:** وتوجد في المناطق الحضرية الكبيرة، حيث يكون للسياحة أهمية بالغة، لكنها لا تكون النشاط الاقتصادي الوحيد في المنطقة، وتشكل مرافق الإقامة والسياحة جزءا لا يتجزأ من الإطار الحضري العام للمدينة، وتخدم سكان المدينة أو المنطقة وكذلك السياح القادمين إليها، وقد أخذت كثير من الحكومات حاليا على عاتقها تطوير وتنمية السياحة في المناطق الحضرية التي تتوفر فيها الموارد والمعطيات السياحية والتي يمكن تطويرها مثل: المواقع الأثرية والتاريخية وذلك من أجل إشباع رغبات السكان المحليين من ناحية وجلب الزوار والسياح إلى المدينة من ناحية أخرى.

– سياحة الرياضة البحرية: يعتمد هذا النوع من السياحة على وجود الماء البحر، البحيرة)، حيث تتفاوت المدة التي يقضيها السائح في ممارسة الرياضات البحرية المختلفة مثل: الغوص، التزلج على الماء، العوم، سباق القوارب... إلخ.

المطلب الثالث :متطلبات تفعيل التنمية السياحية وعوامل نجاحها.

للتحقيق التنمية السياحية وجب توفر عدة متطلبات وعوامل نجاح سنتطرق لها فيما يلي:

الفرع الاول :متطلبات تفعيل التنمية السياحية.

يمكن تحقيق التنمية السياحية عن طريق تفعيل بعض متطلباتها والتي تتركز فيما يلي[1]:

– متطلبات تنظيمية: تتعلق المتطلبات التنظيمية بالعوامل التنظيمية والإدارية التي تحدد القواعد والضوابط التي تهم النشاط السياحي سواء وزارات أو أجهزة الثقافة أو القطاع السياحي بأكمله من تحديد الاختصاصات والمسؤوليات بين الأجهزة المعنية المختلفة.

[1]– يسري دعبس، التنمية السياحية المتواصلة، دراسة وبحوث في أنثروبولوجيا الاقتصادية، البطاش للنشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص ص 515، 516.

– **متطلبات بيئية:** تختص المتطلبات البيئية بحماية البيئة والحفاظ عليه لكي يكون المناخ ملائما للنشاط السياحي واستقبال السياح فالتنمية البيئية مرتبطة بالتنمية السياحية ارتباطا وثيقا لما لها من دور فعال في عملية الجذب السياحي متضمنة حماية الآثار والموارد.

–**متطلبات إدارية:** المطالب الإدارية هي المطالب المتعلقة بإدارة النشاط السياحي والعاملين في المجال السياحي.

– **متطلبات عامة:** تتضمن المتطلبات العامة الخدمات التي تقدمها الدولة وتضعها في خطتها العامة، مثل الخدمات التي تقدم لتنمية الحركة السياحية في الدولة... ولتنمية صناعة السياحة من قرارات وتشريعات وقوانين وتسهيلات وقوانين وتسهيلات للمشروعات السياحية والجمركية وغيرها.

الفرع الثاني : عوامل نجاح التنمية السياحية.

إن تنمية السياحية تحكمها عدة اعتبارات لابد من مراعاتها، وهي على النحو التالي:[1]

–تدريب الجهاز البشري اللازم الذي يحتاج إلى القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب.

– المحافظة على حقيقة المواقع السياحية، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد يعتمد على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو عامل آخر تتميز به المنطقة السياحية. إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية المقترحة، وفيما إذا كان الاستثمار سير أرباحا أم لا.

[1]– منى نافلة قدور، عاشور مزريق، التنمية السياحية في خدمة الدول المتقدمة والنامية على السواء ، ملتقى دولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 09–10مارس 2010، ص6.

– دعم الدولة للقطاع السياحي مع خطط التنمية الاقتصادية الأخرى لمختلف القطاعات الاقتصادية التحقيق نمو متوازن وليس مجرد الاهتمام بالسياحة فقط.

– تحديد المشاكل التي قد تعترض تنمية الصناعة السياحية ثم وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ معين.

– دراسة السوق السياحي المحلية، من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين، وما هي تفضيلاتهم للسعي إلى تأمينها قدر الإمكان.

– توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل، ولكل نماذج الرغبات، خاصة المناسبة منها لذوي الدخل المحدود، فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء.

– رفع مستوى النظافة والخدمات السياحية لأنهما يؤديان دورا مهما في تطوير التنمية السياحية، فحين يتم الحفاظ على نظافة الشوارع والشواطئ والآثار وغيرها من عوامل الجذب السياحي تجعل السائح يرغب في العودة إلى هذا البلد.

المبحث الثاني : ماهية التنمية السياحية المستدامة .

المطلب الأول : مفهوم التنمية السياحية المستدامة.

الفرع الاول : تعريف التنمية السياحية المستدامة .

تعرف التنمية السياحية المستدامة Sustainable Development والمتوازنة بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل، أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية. والإتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات القومية يعرف التنمية السياحية المستدامة على أنها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية، كما تعرف على أنها التنمية التي تقابل وتشبع إحتياجات السياح والمجتمعات الضيفة الحالية وضمان إستفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الإقتصادية والإجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية واستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية.[1]

ويمكننا الاستناد الى تعريف منظمة السياحة العالمية UNWTO للسياحة المستدامة على أنها منظومة سياحية تأخذ في الحسبان الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمعات المضيفة للسياح. لذلك فان التنمية السياحية المستدامة يجب أن تعمل على الاستخدام غير الجائر للموارد الطبيعية والثقافية، والأخذ في الاعتبار الخصائص الاجتماعية والحضارية للمجتمعات المضيفة للسائحين، مع ضمان تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية لجميع الأطراف على المدى الطويل.

[1]– د. عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني و د. أباشي حسين قسيمة، الاستثمار السياحي في محافظة العال، دراسة مقدمة لمركز المعلومات و الأبحاث السياحية، الهيئة العامة للساحة و الآثار، السعودية، 2008 ،ص 10

آن مستقبل قطاع السياحة يعتمد على حماية الحياة البرية والتنوع البيولوجى، واحداث التكامل بين مفاهيم البيئة والاقتصاد، وذلك عن طريق حماية البيئة من التلوث والتدمير والاستخدم الجائر للموارد الطبيعية. ولذلك فقد طورت منظمة السياحة العالمية ارشادات وتوجيهات تتبع عند رسم سياسة للتنمية السياحية المستدامة كجزء من مبادرات كونية في شكل " مبادىء السياحة العالمية "، Global Sustainable Tourism Criteria وتتضمن مبادىء عالمية عن الحد الأدنى لمتطلبات الاستدامة التي يجب أن تطبقها الفنادق والمنشآت والمنتجعات السياحية.[1]

كما بادرت منظمة السياحة العالمية سنة 2007 بتقديم مبادرة إلى مؤتمر دافوس حول الاقتصاد العالمى لأجل السياحة ومواجهة مشكلة التغيرات المناخية، كمساهمة في علاج بعض مشكلات الانبعاث الحراري والتغيرات المناخية وتطبيق تقنيات رفيقة بالبئية، وذلك لضمان مساعدة وتمويل البلدان الفقيرة باقامة مشروعات لحماية البيئة والموارد الطبيعية من التلوث والتدمير.

ان السياحة المستدامة عنصر فعال في المحافظة على الإرث الثقافي والتاريخي للأمة. وكمصدر هام للدخل القومي فان قطاع السياحة يرتكز على الثقافة الوطنية ويشجع المجتمعات المحلية على صون تراثها الثقافي، الذي هو جزء من تراث الإنسانية.[2]

ولقد عرفها المشرع الجزائري في الفقرة الرابعة من المادة 03 من القانون 03/01 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة بأنها:« نمط تنمية تضمن فيه الخيارات و فرص التنمية التي تحافظ على البيئة و الموارد الطبيعية و التراث الثقافي للأجيال القادمة[1]. »

[1]– عامر عيساوي، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2010 ، ص 51

[2]– محمد إبراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطا الله: التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية" المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي – السيوف الإسكندرية، 2010.

الفرع الثاني: المفاهيم المتعلقة بالسياحة المستدامة.

توجد عدة أشكال بديلة للسياحة يمكن دمجها ضمن التعريف العام للسياحة المستدامة. وتتميز هذه الأشكال بنقاط مشتركة مع إحدى الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهي كما يلى:

1- السياحة البيئية أو السياحة الخضراء:

تحدد السياحة البيئية أشكال السياحة التي يتم اعتمادها في المجال الطبيعي، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بمفهوم اكتشاف الأوساط الطبيعية والحرص على الحفاظ عليها وقيام السياح بأفضل الممارسات المتعلقة باحترام البيئة الطبيعية والبشرية التي تستضيفهم. وحسب تعريف منظمة السياحة العالمية UNWTO فالسياحة البيئية " تلبي الحاجيات الراهنة للسياح والجهات المستضيفة، مع الحفاظ على المؤهلات السياحية الطبيعية وتثمينها في المستقبل. كما تعمل السياحة البيئية على ادارة الموارد التي تستجيب إلى الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية، مع الحفاظ على الاندماج الثقافي والعمليات البيئية اللازمة والتنوع البيولوجي والنظم التي تدعم الحياة". كما يعرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة السياحة البيئية أيضا بأنها زيارة مسؤولة إلى أوساط طبيعية بهدف الاستمتاع بالطبيعة وبكل بعد ثقافي من الماضي أو الحاضر، وتساهم في تشجيع الحفاظ على الموارد، ولها تأثير سلبي قليل وتقدم امتيازات اقتصادية واجتماعية للسكان المحليين.

[1]-خالد أحمد ،السياسة الوطنية للتنمية السياحية في الجزائر ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية .

2- السياحة العادلة:

يستعمل المصطلح "عادل" أساسا في سياق التعاملات بين المستهلكين في الشمال المتقدم، والمزودين في الجنوب النامي. وتعرف السياحة العادلة بأنها مجموع أنشطة الخدمات السياحية التي يقدمها الفاعلون السياحيون المسافرين مسؤولين، ويتم إعدادها من قبل السكان المحليين. ويجب أن تكون الفوائد الاجتماعية والثقافية والمالية لهذه الأنشطة ملموسة محليا، وموزعة بشكل متساو بين السكان المحليين. [1]

3- السياحة المسؤولة:

حسب التحالف الدولي للسياحة المسؤولة " أن السياحة المسؤولة تحدد كل شكل من أشكال التنمية والتهيئة والأنشطة السياحية التي تحترم وتحافظ على الأمد الطويل على الموارد الطبيعية والثقافية والاجتماعية التي تساهم بدورها، بشكل إيجابي وعادل في تنمية وازدهار الأفراد الذين يعيشون ويقيمون بهذه الفضاءات ."كما تساهم السياحة المسؤولة كذلك في خلق التفاهم والاحترام المتبادل بين الناس. وباعتبارها محركا اللازدهار الفردي والجماعي، ترتكز السياحة المسؤولة على الأصالة ولقاء السياح بالسكان المحليين، والاستخدام غير الجائر للموارد الطبيعية.

4 - السياحة التضامنية:

تجمع السياحة التضامنية بين أشكال السياحة "البديلة "التي تعطي أولوية وأهمية قصوى للناس واللقاء خلال السفر وتندرج في إطار تنمية الجهات. ومن أسس هذه السياحة إشراك السكان المحليين في مختلف مراحل المشروع السياحي، واحترام الأفراد والثقافات والطبيعة، والتوزيع العادل للثروات المحصلة. كما تهدف السياحة التضامنية إلى جعل كل من السياح

[1]- جدة متلف، مقال بعنوان« مناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية بين متطلبات التطبيق و صعوبات التحقيق (تيمقاد موري نموذجا»)، ، ص 03

والسكان المحليين في آن واحد كمتعهد ومستهلك للنشاط السياحي. ويتطلب بالتالي إنتاج السياحة التضامنية ثلاثة أطراف معنية: جمعيات الشمال، ومنظمات الجنوب الأساسية، والسياح.[1]

5- السياحة الاجتماعية:

إن السياحة الاجتماعية هي ثمرة ضرورة أخلاقية بغية جعل السياحة للجميع، وهي تولي أهمية خاصة لفئات السكان ذات الدخل المحدود مثل الشباب وفئة المتقاعدين على وجه الخصوص وذوي الاحتياجات الخاصة. وحسب المكتب الدولي للسياحة الاجتماعية الذي يهدف إلى تشجيع تنمية السياحة الاجتماعية دوليا، فالسياحة الاجتماعية هي "مجموع التقارير والظواهر الناتجة عن المشاركة في السياحة، خصوصا مشاركة الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود. ويمكن تحقيق هذه المشاركة أو تسهيلها عبر إجراءات ذات طابع اجتماعي.

6 -"برنامج الأمم المتحدة للسياحة المستدامة:

أنشىء برنامج الأمم المتحدة للسياحة المستدامة بناء على مبادرة من فرنسا وكوريا والمغرب، ويضم نحو 40 وكالة وهيئة تعمل في السياحة العالمية، وتتلخص أهداف البرنامج فيما يلي:

أ- ادماج أنماط الاستهلاك والانتاج المستدام Sustainable Consumption and Production في رسم سياسات السياحة وأطر عملها.[2]

ب- التعاون بين جميع الجهات المهتمة بالسياحة المستدامة لتحسين مستويات أداء الاستهلاك والانتاج المستدام.

[1]- د نشوى فؤاد، التنمية السياحية.. دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر الاسكندرية. الطبعة الاولى.2008 ص 6.

[2]- د/محمد فريد، وآخرون، التخطيط والتنمية السياحية، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1 ،عمان – الأردن، 2015،ص1

ج- تشجيع عمليات تقديم وتنفيذ أدوات وارشادات المساعدة الفنية، لمنع الآثار الجانبية السلبية للسياحة، ومراعاة الالتزام بأنماط الاستهلاك والانتاج المستدام.

د- تحسين مستويات الأداء في مجالات التمويل والاستثمار في السياحة المستدامة.

المطلب الثاني : مبادئ وأهمية التنمية السياحية المستدامة .

الفرع الاول : مبادئ التنمية السياحية المستدامة.

الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع إلى تعاظم دورها في التنمية من حيث تشجيع الاستثمار في إنشاء المنتجعات السياحية ومشاريع البنى التحتية، خاصة في ظل مفهوم الإستدامة.

وتتمثل مبادئ التنمية السياحية المستدامة في النقاط التالية:

1- خلق فرص جديدة للإستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتنوع الإقتصاد، وزيادة الدخل القومي، وتحسين البنى التحتية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة، وتلبية الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري والإرتقاء بالمستويات المعيشية، والإستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة.

2- مشاركة المجتمعات المحلية في إتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع، والإرتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء، والاهتمام بتأثير السياحة على المنظومة الثقافية المقاصد السياحية.[1]

3- حماية البيئة والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمعات، والإرتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية، وإيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية على السياحة. وتحقيق العدالة بين أفراد

[1]- د نشوى فؤاد. التنمية السياحية.. دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر الاسكندرية. الطبعة االولى.2008 ص 6

الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الإستفادة من الموارد الاقتصادية والبيئية.

الفرع الثاني: أهمية التنمية السياحية المستدامة.

تعد التنمية السياحية احد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وخلق فرص مدرة للدخل، فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لعموم افراد المجتمع.

أن الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع إلى تعاظم دورها في التنمية حيث تشجيع الاستثمار في انشاء المشروعات السياحية في اطار الاعفاءات الضريبية على واردات السياحة كما ستوفر فرصا مهمة لمساهمة الدول في انشاء مشاريع البنى التحتية في البلاد. ويعد قطاع السياحة رائدا في خلق التشابكات مع بقية الفروع والانشطة الاقتصادية حيث الروابط الأمامية والخلفية لذلك القطاع.

وتبدو الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية من خلال الآتي:[1]

1- تحسين ميزان المدفوعات: وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الاجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة ايجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة، متزامنا مع ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية حيث من الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية مما يسهم في زيادة الناتج القومي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي فضلا عما تحققه هذه الصناعة من انتعاش شرائح واسعة من المجتمع.

[1]- هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2006،ص144

2- توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة: لأن التوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة مما يخفض من البطالة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع وزيادة معدل نمو انفاق السواح والتأثير المباشر للسياحة في توفير فرص عمل يكون من القطاع السياحي للقطاعات المرتبطة به.

3- زيادة الفرص الاستثمارية المريحة: يمكن للدولة تحديد مجالات واسعة لعملية الاستثمار في هذا القطاع بما يعمل على الاستغلال الجيد لمقومات النهوض بالواقع السياحي حيث استثمار وتوظيف رؤوس الأموال الوطنية والاجنبية وتوجيهها صوب المجالات المربحة اقتصاديا لما يمتلكه القطاع الخاص من قدرة في تعزيز المزايا التنافسية للمشاريع السياحية وايجاد الوسائل الممكنة في جنب السواح وادخال افضل انواع التقنيات والتجهيزات وتحسين طرق واداء واساليب العمل وهنا يتطلب اشراف الدولة على صياغة استراتيجية شاملة احد اهم بنود عناصرها القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية.[1]

4- تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم حيث تؤدي التنمية السياحية الى توزيع وانشاء مشروعات سياحية جديدة في محافظات البلاد المختلفة، خاصة وأن المواقع الحضارية والأثرية والدينية تتوزع بين مختلف ارجاء البلاد من شماله إلى جنوبه، مما يعني حصول تنمية متوازنة للأقاليم خاصة المتخلفة منها اقتصاديا، من خلال ايجاد عمل وتحسين المستوى المعيشي لأبناء هذه المناطق وزيادة رفاهية الأفراد واستغلال الموارد الطبيعية في الأقاليم، وسيترتب على توزيع الدخول بين المناطق أو الأقاليم تحقيق حالة التوازن الاقتصادي واعادة توزيع الدخل وتنمية وتطوير هذه المناطق باعتبارها اماكن جنب سكاني، وبالتالي امكانية الحد من الهجرة من المناطق المتخلفة إلى المناطق الأكثر تطورا اذ تسهم السياحة في انعاش التجمعات والمستقرات البشرية التي توجد فيها أو قربها المقومات السياحية كما تسهم في تعميق الوعي الثقافي لدى المواطنين وتحفيز تطوير شبكة الطرق

[1]- هدير عبد القادر ، نفس المرجع السابق ،ص 145

لتغطي المناطق المتخلفة إلى المناطق الأكثر تطورا اذ تسهم السياحة في تعميق الوعي الثقافي لدى المواطنين وتحفيز تطوير شبكة الطرق لتغطي مناطق جديدة.

المطلب الثالث: أهداف التنمية السياحية المستدامة.

تبنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سنة 2015 " أجندة 2020 للتنمية السياحية المستدامة " 2030Agenda for Sustainable Development Goals (SDGs)، وهي تمثل علامة مميزة في طريق الاهتمام بالتنمية السياحية المستدامة، وتقديم المساعدة والارشادات للدول الأعضاء في هذا المجال الحيوي.[1]

وتتضمن هذه الأجندة أهداف التنمية السياحية المستدامة، والاطار العام لهذه الاستراتيجية يتجه نحو القضاء على الفقر المطلق في الدول النامية، وخاصة الأقل نموا والأكثر فقرا، ومحاربة التمييز وعدم المساواة، وتقليل مخاطر التغييرات المناخية والاحتباس الحراري حتى سنة 2020.

وترتكز أهداف التنمية السياحية المستدامة على التنمية البشرية في تكاملها مع استراتيجيات التنمية لمختلف الدول، حسب ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويساهم قطاع السياحة بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تحقيق هذه الأهداف، التي يمكن حصرها في أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية، كما يلي:[2]

[1] – UNWTO: Tourism and the Sustainable Development Goals, 2015.

[2] – وزاهر نسرين، تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2006 ،ص 130.

الفرع الأول : الأهداف الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة:

تتعدد الأهداف الاقتصادية، مثلا بقصد تعظيم مساهمة السياحة في الرخاء الاقتصادي، الذي يضم عناصر كثيرة منها تحقيق العمالة الكاملة والتنمية الاقتصادية الإقليمية والمحلية، وتحسين ميزان المدفوعات... الخ. ونجمل أهم الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

1- القضاء على الفقر المطلق في العالم:

يمكن للسياحة كقطاع سريع النمو خلق وظائف وأماكن عمل جديدة، وللتنمية السياحية المستدامة تأثير كبير على كافة مستويات المجتمع المحلي، وعن طريق تبني هدف مكافحة الفقر المطلق بتشجيع اقامة وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتدعيم الفئات الأكثر رعاية مثل النساء والبنات والشباب وكبار السن.

2- القضاء على الجوع في العالم:

ان تحقيق الأمن الغذائي وتحسين نوعية الغذاء تشجع على تبني أساليب الزراعة المستدامة، ويمكن للسياحة المستدامة أن تدفع إلى زيادة الانتاجية الزراعية وذلك بتشجيع الانتاج الزراعي المستدام، وعدم استخدام الكيماويات الملوثة للتربة والمياه، واستهلاك المنتجات الزراعية المحلية في الفنادق والمنتجعات السياحية، واندماجها في سلسلة قيمة سياحية Tourism Value Chain، وأساليب الزراعة الحديثة يمكن اندماجها مع الزراعة التقليدية الخالية من الكيماويات والمخصبات والملوثات. كما أن الدخل الاضافي المتولد في المجتمعات المحلية يمكنه أن يؤدي إلى تحسين وترقية قيمة الخبرة في التنمية السياحية المستدامة.[1]

[1]- سارة وفيق عبد العزيز، مدخل التنمية السياحية للمناطق الصحراوية – رؤية تطوير واحة سيوة، رسالة ماجستير، قسم العمارة، كلية الهندسة – جامعة عين شمس، 2013 ،ص 45

3- رفع كفاءة وإنتاجية العمل والنمو الاقتصادي:

أن تدعيم التنمية المستدامة بما فيها من نمو اقتصادى مستدام ومعدل مرتفع للتشغيل المنتج هدف اقتصادى منوط بالتنمية السياحية المستدامة أن تحققه، لأنها قطاع اقتصادى رائد على المستويين العالمي والمحلي، ويشتغل على مستوى العالم واحد في قطاع السياحة من كل 11 مشتغل، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر. وتطبيق التنمية السياحية المستدامة يفتح آفاق جديدة وفرص عمل للنساء والشباب في مشروعات سياحية مستدامة، ويحافظ على المنتجات التقليدية من الاندثار ويرفع من شأن ثقافة المجتمع المحلي.

4 - تطوير الصناعة والتكنولوجيا الملائمة والبنية الأساسية:

تعتمد التنمية السياحية المستدامة على بنية أساسية وبيئة مستدامة ومتجددة، وتساعد السياحة المستدامة الحكومات على صيانة وتحسين البنية الأساسية لتظل مستدامة ونظيفة وكوسيلة فعالة الجنب السائحين والاستثمارات الأجنبية، وهذا يسهل اقامة التصنيع والانتاج المستدام الضروري للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.[1]

والتكنولوجيا الملائمة لاتعني أبدا أنها تكنولوجيا قديمة أو متقادمة، بل المقصود تلك التكنولوجيا الراقية Hi Tech صديقة البيئة والتنمية المستدامة، وفي حالة مصر يمكن القول أن تكنولوجيا انتاج الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح هي تكنولوجيا ملائمة للظروف المناخية في مصر، حيث ترتفع نسبة السطوع الشمسي طوال العام وترتفع كثافة وشدة الرياح على سواحل البحرين الأحمر والأبيض، وحبذا لو صدر تشريع في البرلمان الجديد لإلزام الفنادق والمنتجعات والقرى السياحية على استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وهي نظيفة وصديقة للبيئة ولكل من يحب الطبيعة الجميلة والبيئة الطبيعية والاجتماعية

[1]-. صالح زين الدين: التنمية الاقتصادية، مدخل جديد للقضاء على النكد العام وتحسين مؤشر السعادة القومية. دار النهضة العربية، القاهرة 2016 ،ص 71

النظيفة. وبذلك يزيد الطلب الاجتماعي على التكنولوجيا الراقية مما يؤدي على المدى الطويل إلى انخاض تكلفة هذه الطاقة المتجددة، ويمكن حينئذ الاستغناء عن مصادر الوقود الأحفوري.

5- ضمان تحقيق اطار عام للاستهلاك والانتاج المستدام:

أن قطاع السياحة يملك القدرة على تبني ممارسات فعالة للاستهلاك والانتاج المستدام، Sustainable Consumption and Production (SCP) ، ويحقق بذلك المشاركة الفعالة في التنمية المستدامة، خاصة بخلق وظائف جديدة تتمشى مع الاقتصاد الأخضر وحماية البيئة وتدعيم المنتجات التقليدية والثقافة المحلية. وقد أطلقت منظمة السياحة العالمية برنامج السياحة المستدامة The Sustainable Tourism Programme (STP) ، والذي يعد المكون الأساسي لاطار برامج العشر سنوات لنماذج الاستهلاك والانتاج المستدام The 10-Year Framework of Patterns and Production Programmes on Sustainable Consumption (YFP10). ويستهدف هذا البرنامج تطوير ممارسات السياحة المستدامة، ويشمل مبادرات تحث على كفاءة تشغيل مدخلات الموارد الطبيعية من أجل الحصول على مخرجات اقتصادية واجتماعية **مستدامة**.[1]

الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية للتنمية السياحية المستدامة.

الأهداف الاجتماعية والحضارية تتمثل في النمو الاجتماعي والحضري للمواطنين، ورفع مستوى وعيهم وتعليمهم وتقديرهم لتاريخ بلادهم وجغرافيتها. وتعظيم فرص التمتع بالسفر والسياحة والترويح بالنسبة للسائحين الأجانب والمواطنين. ويمكن ايجازها فيما يلي:

[1]-"أنظر في ذلك مرجع سبق ذكره:

UNWTO: Tourism and the Sustainable Development Goals, 2015

1- رفع المستوى الصحي والشعور بالسعادة:

يعتبر هدف رفع المستوى الصحى والشعور بالسعادة لجميع الأعمار تحققه التنمية السياحية المستدامة، لأن الدخول المتولدة عن السياحة يمكن اعادة استثمارها في الخدمات والرعاية الصحية، بهدف رفع مستوى الصحة العلاجية والوقائية، ومنع تفشي الأمراض المعدية وخفض معدل وفيات الأطفال. ويعتبر تعميم مشاعر السعادةWell-Being هدفا نبيلا كما تدعو اليه استراتيجيتنا المقترحة بأن يكون هدف التنمية تحقيق السعادة لكل أفراد المجتمع. وقامت الأمم المتحدة باصدار تقرير السعادة العالمي World Happiness Report لحث الدول على تبني استراتيجيات للتنمية تستهدف سعادة الانسان والقضاء على العوامل المسببة للأمراض النفسية والنكد العام.[1]

2 - القضاء على الأمية وتحسين منظومة التعليم:

تظل مشكلة الأمية الأبجدية وتسرب الأطفال في مراحل التعليم الأساسي مشكلة اجتماعية حادة. ورغم أن الجهود المخلصة المبذولة أدت لخفض نسبة الأمية إلى حوالي 50%، الا أن الأرقام المطلقة مفزعة حقا أن يكون في مصر، مهد التعليم والحضارة، نحو أربعين مليون انسان أمي لاينقصهم الذكاء الفطري، ويمكن بطرق سهلة وميسورة تعليمهم، فقط لو توفرت ارادة سياسية، وقيادة سياسية تؤمن أن قيادة شعب متعلم يضيف الكثير للثقافة السياسية والحضارة الإنسانية. لقد أغلق الخديوى توفيق المدارس لاقتناعه بأن قيادة شعب جاهل أكثر يسرا من قيادة شعب متعلم. لقد تغيرت روح العصر جذريا، ولذا يجب القضاء على الأمية من خلال مشروع قومي يبدأ بمنع التسرب من التعليم، ونشر برامج جادة لتعليم لكبار.

[1]- راجع في ذلك: صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية، مدخل جديد للقضاء على النكد العام وتحسين مؤشر السعادة القومية دار النهضة العربية، القاهرة 2016. خاصة الفصل الثالث.

لعل تقديم فرص التعلم مدى الحياه واعداد قوة العمل المدربة جيدا يعتبر أسلوبا فعالا للنهوض بالتنمية السياحية المستدامة، ويمكن لقطاع السياحة أن يقدم الحوافز في مجالات التعليم والتدريب، وبذلك يسهل انتقال قوة العمل المؤهلة والمدربة داخل وخارج الوطن. ويمكن للشباب والنساء الاستفادة من برامج التدريب والتأهيل المهني في اطار مشروعات السياحة المستدامة.[1]

3- منع التفرقة وتحقيق المساواة بين الجنسين:

تعمل السياحة المستدامة على تمكين المرأة بطرق مختلفة، منها خلق وظائف لهن واتاحة فرص لتوليد الدخل بالعمل في المشروعات السياحية الصغيرة والمتوسطة، فيمكن أن تصبح السياحة المستدامة وسيلة فعالة لتشغيل النساء ومساعدتهن للقيام بدور فعال في المجتمع المحلي.

4 - تطوير المجتمع المحلى وأحداث التوازن الاقليمي:

يمكن للسياحة المستدامة أن تكون أداة فعالة لتطوير المجتمع المحلي وتقليل الفوارق بين سكانه، وتساهم السياحة البيئية في التنمية الحضرية والريفية، وتقلل من عدم التوازن الاقليمي باعطاء المجتمعات المحلية الفرصة لتطوير نفسها ذاتيا بما يلائم بنيتها الاجتماعية والثقافية. كما تعد السياحة أداه فعالة للتنمية المستدامة في كثير من البلدان لتلحق بالاقتصاد العولمى، ففي سنة 2014بلغت الدخول المتحصلة من السياحة في البلدان الفقيرة والأقل تطور LDCs نحو16,4 مليار دولار، بعد أن كانت في سنة 2000 لا تتعدى حاجز2.6 مليار دولار، وخرجت بعض هذه الدول من اسار الفقر المطلق.

[1]-الروبي نبيل ، التخطيط السياحي ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الطبعة الاولى ، 1993 ، ص83

5- خلق مؤسسات قوية للعمل من أجل السلام والعدالة الاجتماعية:

ان تشجيع اقامة جمعيات ومنظمات تراعي التنمية المستدامة يعتبر مدخلا هاما لتحقيق العدالة الاجتماعية، فالأنشطة السياحية تجمع بين شعوب ذوى ثقافات متعددة، وبذلك تحقق السياحة فرصة عظيمة للتفاهم والثقة والتسامح بين مختلف الثقافات والروافد الحضارية، وبذلك يكون الطريق ممهدا لتحقيق السلام العالمي وتقليل بؤر الصراع والعنف. والتنمية السياحية المستدامة تفيد في تطوير وتقدم المجتمعات المحلية، وتساعد بذلك في منع الاضطرابات والصراعات الدموية، وتساهم في اصلاح المجتمعات التي خرجت من أزمات الحروب الأهلية وتسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة.[1]

الفرع الثالث: الأهداف البيئية للتنمية السياحية المستدامة.

يجري تبني الأهداف البيئية بمعنى العمل على حماية البيئة كسبيل رئيسي من سبل التنمية المستدامة، ويكون ذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وتفادي أسباب التلوث، وحماية البيئة الطبيعية عن طريق الالتزام بالطاقة الاستيعابية القصوى للمناطق السياحية. ويمكن ايجازها فيما يلي:

1- حماية الأحياء المائية في البحار والمحيطات:

آن صون الطبيعة وحماية الأحياء المائية في البحار والمحيطات عنصر فعال لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تمثل سياحة الشواطىء والأماكن البحرية عماد السياحة في الجزر والبلاد الواقعة على البحار مثل مصر، ويجري تأمين وحماية نظم بيئية بحرية لتبقى سليمة وصحية، ولذلك فان التنمية السياحية المستدامة يجب أن تكون مندمجة مع ادارة المناطق

[1]- الروبي نبيل ، نفس المرجع السابق ،ص 84

السياحية البحرية والشاطئية، لكي تساعد على المحافظة على النظم البحرية وتكون وسيلة فعالة لتحقيق الاقتصاد الأخضر كثيف العمالة.[1]

2- توفير الصرف الصحي والإمداد بالمياه النقية:

تلعب السياحة دورا فعالا في توفير الصرف الصحي وتدوير النفايات والامداد بمياه الشرب النقية والرقابة على مصادر التلوث المياه والهواء والتربة، وكذلك استخدام تكنولوجيا نظيفة وآمنه للحفاظ على المياه والاستخدام الرشيد والمستدام لها.

3- الاستخدام الواسع لمصادر الطاقة النظيفة:

ان الاستخدام المتزايد لمصادر الطاقة النظيفة يمكن السياحة من أن تكون عاملا قويا للتحول من استخدام مصادر الطاقة التقليدية الملوثة للبيئة إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. والتشجيع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة النظيفة على المدى الطويل يساهم في تخفيض الانبعاثات والاحتباس الحراري والتغيرات المناخية.

4 - انشاء مدن ومجتمعات مستدامة:

" المدينة غير المريحة لمواطنيها ستكون كذلك للسائحين "، تلك مقولة صحيحة لحد كبير، لذلك فان التنمية السياحية المستدامة سيكون لها القدرة على تجهيز بنية أساسية جيدة في المناطق الحضرية، وتشجع على حماية وصيانة التراث الحضاري الطبيعي والثقافي، وهي الأصول الثابتة التي ترتكز عليها السياحة، والاستثمار في البنية الأساسية والاقتصاد الأخضر يضيف إلى شبكة الطرق والمواصلات والنقل ويخفض من مصادر التلوث، ويحافظ

[1]- ليلى قطاف وآخرون،" أثر السياحة البيئية الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة والية مستغانم-،" الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 01 ،الجزائر، يومي 19 و 20 نوفمبر 2012 ،ص 34

على الأماكن الأثرية المفتوحة. أن اقامة العمارة الخضراء والمدن الخضراء ستكون مفيدة للمواطنين قاطنيها أولا وأيضا للسياح. [1]

5- الحد من التغيرات المناخية:

السياحة تؤثر وتتأثر بالتغيرات المناخية، وتعد بذلك ذات مصلحة كبيرة في أن تلعب دورا رائدا في الاستجابة العالمية لتحديات تغيرات المناخ. كما أن خفض استهلاك الطاقة والتحول نحو مصادر الطاقة النظيفة، خاصة في قطاع النقل والمواصلات، يجعل للسياحة قصب السبق والفضل الكبير في مواجهة مشكلة حاده تعد من أكبر تحديات عصرنا.

6- المحافظة على الزراعة المستدامة والغطاء النباتي :

ان حماية وتشجيع الاستخدام المستدام للنظم البيئية، والاستغلال غير المفرط أو الجائر الغابات ومصادر الثروة الطبيعية، ومنع التصحر وتجريف الأرض الزراعية، سيحقق التنوع البيولوجي. أن التراث الطبيعي ملك للبشرية جمعاء، ويمكن للسياحة البيئية أن تلعب دورا كبيرا، ليس فقط في حفظ التنوع البيولوجي، بل وأيضا حماية النظم البيئية وتحقيق التوازن البيئي، وذلك بتقليل النفايات وتدويرها وخفض الاستهلاك، وصيانة الموارد الطبيعية.

7- التعاون الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

أصبح من الضرورى تدعيم وسائل تحقيق التعاون والمشاركة عالميا لتحقيق التنمية المستدامة. ان اقتصاديات السياحة ذات طبيعة متعددة الجوانب، وبذلك تمتلك القدرة على تدعيم التعاون بين القطاعين العام والخاص. ولعل ترابط وتشابك أنشطة العاملين في قطاع السياحة على المستويات المحلية والعالمية، تنفعهم إلى تكريس التعاون بين أطراف منظومة

[1]- ليلى قطاف وآخرون،" نفس المرجع السابق ،ص 35

السياحة، وعلى كل المستويات أصبح التعاون ضرورة للتنمية السياحية المستدامة. وقد تزايد الوعي بهذه الأمور بصورة واضحة.[1]

[1]– ليلى قطاف وآخرون،" نفس المرجع السابق ،ص 36

المبحث الاول : سياسة التنمية المحلية ومخططاتها .

المطلب الأول : مخططات التنمية السياحية في الجزائر .

مخططات التنمية السياحية في الجزائر القطاع السياحة كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى الداخلة في برامج التنمية فبذلك هي تحض باهتمام الحكومة من خلال تخصيص مبالغ لتنميتها و تطويرها بمدف الرفع من حصتها في النتاج المحلي الخام إلا أن هذا الاهتمام غداة الاستقلال لم يرقى إلى التطلعات المرجوة من جهة ولم يكن في المستوى المطلوب مقارنة مع الإمكانيات التي تسخر بما الجزائر في هذا المجال من جهة أخرى ولذلك وجب التعرف على اهتمام الدولة بهذا القطاع من خلال البرامج التنموية التالية :[1]

- المخطط الثلاثي 1967-1969 :

خلال هذه المرحلة لم تكن السياحة ضمن القطاعات ذات الأولوية في التنمية الاقتصادية ذلك بسبب النموذج الاقتصادي المتبع آنذاك و للسياسات الاقتصادية المنتهجة حيث كانت حصة الاستثمار السياحي تقدر ب : 285 مليون دينار جزائري أي بنسبة قدرها2.55% من مجموع الإعتمادات الكلية المخصصة لهذا المخطط خصص هذا المبلغ من أجل تطوير منشآت الاستقبال فيما يخص السياحة الساحلية و الصحراوية من خلال إنجاز 13081 سرير و لكن لم يتم إنجاز سوى 2946 سرير أي بنسبة عجز تقدر ب :22.5% .

[1]–ودي عبد القادر , أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر حالة السياحة بالجنوب الغربي , أطروحة دكتوراه دولة , 2006/2005 , جامعة الجزائر , ص ص : -96. 98

جدول رقم (1) : يبين توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات وفق المخطط الثلاثي 1967-1969[1]

القطاعات	المبالغ " مليون دينار جزائري "	النسبة المئوية
الصناعة	5400	48.74
الزراعة	1869	16.87
الهيكل الأساسية	1124	10.14
التربية	912	8.23
السكن	412	3.72
السياحة	282	2.54
التكوين	127	1.14
الضمان الاجتماعي	295	2.66
الإدارة	441	3.98
المتفرقات	215	1.94
المجموع	11078	100

المصدر : وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية, المخطط الثلاثي 1967-1969

من الجدول نلاحظ نسبة حصة القطاع السياحي بالمقارنة مع مختلف القطاعات الأخرى و التي لا تتجاوز2.52% و هي في المرتبة ما قبل الأخيرة مما يدل على أن السياحة لم تحظ

[1]-بزة صالح , تنمية السوق السياحية في الجزائر حالة ولاية المسيلة , مذكرة ماجستير , جامعة المسيلة , الجزائر , ص: 57.

بالأولولية في التنمية الاقتصادية في هذه المرحلة نظرا للتوجهات الاقتصادية التي كانت ترى أن السياحة قطاع ثانوي بالنسبة للصناعة و الزراعة.

- المخطط الرباعي الأول :1970-1973.

هدف هذا المخطط هو رفع قدرات الإيواء لتصل ما بين (70000 و 90000) في السبعينات , و قد بربحت 35000 سرير في الفترة 1970-1973 و هذا لتلبية متطلبات السياحة الوطنية و الدولية و من أجل إكمال إنجاز البرامج السابقة خصصت ميزانية تقدر ب 700 مليون دينار بالإضافة إلى ميزانية تقدر ب: 120 مليون دينار لإنجاز 8 محطات معدنية في نهاية المخطط و من أجل ذلك تمت برمجت 10 مشاريع ذات طابع ساحلي و 11 مشروع ذات طابع صحراوي و قد تم توزيع هذه المبالغ على المشاريع وفقا لهذا المخطط الرباعي الأول كما يلي:[1]

[1]-يحاوي هادية , السياحة و التنمية بالجزائر , مذكرة ماجستير , في العلوم السياسية , فرع التنظيمات السياسية و الإدارية 2003/2002 , جامعة باتنة , الجزائر , ص: 48.

جدول رقم (2) : يبين توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات وفق المخطط الرباعي الأول 1970-1973

القطاعات	المبالغ " مليون دينار جزائري "	النسبة المئوية
الصناعة	12400	45
الزراعة	4140	15
الهيكل الأساسية	2307	08
التربية	2718	10
السكن	1520	05
السياحة	700	02.5
التكوين	585	02
الضمان الاجتماعي	934	03.5
الإدارة	870	03.2
النقل	800	03
المتفرقات	760	03.1
المجموع	27736	100

وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية , المخطط الرباعي الأول: 1970-1973

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القطاع السياحي لم يكن ضمن الأولويات في الأهمية مقارنة بالقطاعات الأخرى إذ لا يزال يحتل المرتبة ما قبل الأخيرة إذ لم يخصص له سوى مبلغ 700 مليون دينار ما يعادل2.5% من إجمالي المبالغ الموزعة على مختلف القطاعات الواردة في المخطط الرباعي الأول[1]

- المخطط الرباعي الثاني :1974-1977.

يعتبر هذا المخطط امتدادا للمخططات السابقة بإضافة إلى رفع قدرة الاستقبال ب25000 سرير لتصل قبل حلول سنة 1980 إلى 60000 سرير مع ميزانية تقدر ب : 1230 مليون

[1]- يحاوي هادية , نفس المرجع السابق ،ص 50

دينارها و بالرغم أن هذه الفترة تزامنت مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية , إلا أن القطاع السياحي بقي مهمشا كما كان عليه في المخطط السابق و انخفضت الاستثمارات المخصصة له من2.5 % من مجموع الاستثمارات في المخطط الرباعي الأول إلى1.4% كما هو موضح في الجدول التالي :[1]

جدول رقم (3) : يبين توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات وفق المخطط الرباعي الأول 1974-1977

القطاعات	المبالغ " مليون دينار جزائري "	النسبة المئوية
الصناعة	48000	43.5
الزراعة	12005	10.9
المياه – الري	4600	04.2
السياحة	1500	01.4
الصيد	0155	0.1
البنية الاقتصادية	15500	14
التربية و التكوين	9947	09
الشؤون الاجتماعية	14610	13.3
الإدارة	1399	01.3
دراسات مختلفة	2520	02.3
المجموع	**110236**	**100**

المصدر :وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية , المخطط الرباعي الأول: 1974-1977

[1]– كواش خالد ، أهمية السياحة في ظل التطورات الاقتصادية ، أطروحة دكتورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص: .44

و كان من بين أهداف هذا المخطط ما يلي:

- انجاز 25000 سرير.

- تكملة المشاريع المسجلة و في طريق الانجاز و المتبقية من المخططات السابقة .

- توسيع السياحة البحرية و الحموية و الصحراوية .

- توسيع شبكة الفنادق الصحراوية في الوادي، بسكرة ، بشار، و تمنراست التي استفادت بانجاز فندق الطاهات بطاقة استيعابية تقدر ب 300 سرير.

- تلبية الاحتياجات و الطلبات و تشجيع السياحة الداخلية للطبقات العمالية و المتوسطة، وهذه الأهمية المعطاة للسياحة الداخلية أو ما يسمى الشعبية منصوص عليها في الميثاق الوطني في سنة 1976.

, إيجاد صيغ جديدة للمنشات السياحية الداخلية كالمخيمات و القرى العائلية و جعل هذه السياحة ذات للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية. (ترقية الحرف التقليدية و الحفاظ عليها من الاندثار . , تطوير السياحة الخارجية و جعلها أكثر ملائمة مع متطلبات السياح[1].

- تشجيع المبادرات الخاصة بخصوص الاستثمار في القطاع السياحي من طرف الخواص.

- المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984:

ما ميز هذا المخطط هو بلوغ الوعي لدى المسيرين بضرورة إحداث التوازن الجهوي الذي كان في تلك الفترة بسبب النزوح الريفي، و الأولوية أعطيت للسياحة الحضرية دون سواها في المخططات السابقة فقد خصص مبلغ 3400 مليون دينار التغطية التكاليف الخاصة بتطوير ثلاثة مناطق سياحية نموذجية في الشرق و الوسط وغرب البلاد و الموجهة أساسا نحو السياحة الداخلية و التي توافق التقاليد الجزائرية و وزعت هذه المبالغ كما يلي :

[1]- كواش خالد ، نفس المرجع السابق ،ص 46

1.6 مليار سنتيم مخصصة للمشاريع الجديدة قيد الإنجاز.

1.8 مليار سنتيم مخصصة للمشاريع الجديدة حيث كان هدف هذا المخطط الوصول إلى طاقة إيواء تقدر ب : 50880 سرير ، سنة 1985 وعليه برمج 89 مشروع وزعت كالتالي:

- حيث كانت تتمحور العمليات الأساسية لهذا المخطط حول :

- برمجت الفنادق الحضرية .

- توسيع الفنادق الصحراوية .

- توسيع المحطات المعدنية. [1]

- تهيئة مناطق التوسع السياحي واعتمادها من طرف المتعاملين الآخرين والمشاريع المستقبلية(جماعات محلية، قطاع خاص)

جدول رقم (4) : توزيع المشاريع السياحية المخطط الخماسي الأول حسب نوع المنتج.

نوع المنتج	الشاطئ	الصحراوي	الحضري	المناخي	المعدني	المجموع
عدد المشاريع	02	01	09	05	40	89
عدد الأسر	3300	2350	1650	1150	1200	16550

المصدر : وزارة السياحة

- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

في هذا المخطط أعطيت الأولوية للسياحة الداخلية، مع الشروع في برامج خاصة للاستقبال السياح الأجانب، وتمحورت أهداف هذا المخطط حول :

[1]- بديعة بوعقلين : السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب السياحي، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1996: ، ص 13

– متابعة سياسة التهيئة السياحية.

– تطوير الحمامات المعدنية والمراكز المناخية.

– لا مركزية الاستثمارات وتنويع المتعاملين كالجماعات المحلية، القطاع الخاص والتنظيمات العمومية الأخرى.

–التحكم في الطلب المتنوع.

وخصص في هذا المخطط مبلغ 1800 مليون دينار، في حين كانت تكلفة البرنامج المسطر مساوية إلى 3500 مليون دينار 18. وكانت احتمالات الإنجاز هذه الفترة كما يلي :

–سنة 1985 من المقرر أن يتم فيها :

– إعادة تحريك المشاريع قيد الإنجاز .

– توسيع العديد من الفنادق، كفندق بني عباس، تيميمون، حمام بوغرارة ، بجاية ، ومسيلة.

– سنة : 1986 من المقرر أن يتم فيها :

– إنشاء 1000 سرير خاص بالمنتج المناخي (محطة تيكجدة).

– إنشاء 600 سرير بوهران (فندق الشاطوناف).

– سنة : 1987 من المقرر أن يتم فيها :[1]

– إنجاز فندق بمدينة جيجل 300 سرير .

–إنجاز فندق بمدينة أرزيو 300 سرير .

– برنامج تحديد بعض الوحدات الصحراوية.

[1]– بديعة بوعقلين ، نفس المرجع السابق ،ص 14

- سنة : 1988 من المقرر فيها إنجاز 4 مشاريع :

- فندق بمدينة غرداية 600 سرير .

- فندق بمدينة الوادي 300 سرير .

- مركب سياحي في سوق الاثنين 444 سرير .

-توسيع الفنادق السياحية بتيميمون 120 سرير .

لقد كانت هذه المرحلة بداية انطلاق الإصلاحات وإعادة هيكلة المؤسسات السياحة ولا مركزيتها مما أدى إلى ظهور شركات ودواوين جديدة أهمها:

أ- **الشركة الوطنية التور (S.N. Altour)** : و مقرها تيبازة و الموكل إليها تسيير المنشآت الشاطئية و الصحراوية.

ب- الشركة الوطنية للفندقة الحضرية (S.N.H.U) : و مقرها بالمدية و تتكفل بالفندقة الحضرية و تطويرها و تسيرها. ج- الشركة الوطنية للدراسات السياحية (E.N.E.T)

د- الديوان الوطني الجزائري للسياحة (O.N.A.T)[1]

هـ- الديوان الوطني للندوات و المؤتمرات (O.N.C.C) وقد صدر القانون25/88 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة ليعطي دفعا جديدا للنشاط السياحي و دخول المتعاملين الخواص الذي يعول عليهم لتخفيف الأعباء على الدولة و خاصة بعد انخفاض أسعار البترول و قلة الموارد المالية و ازدياد أعباء المديونية.

[1]- محمدي عز الدين :التطور السياحي بالجزائر، رسالة لنيل شهادة :الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002 : ، ص .56

- السياحة في فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق 1990-2000 :[1]

مع نهاية الثمانينات بدأ السلطات العمومية التفكير في تصحيح ميكانيزماتها السياحية و الاقتصادية بصفة عامة حيث عملت على إصدار مجموعة من القوانين و تكييفها مع الأوضاع الجديدة للاقتصاد الجزائري و من خلال الإصلاحات أخذة السلطات سياسات على عاتقها تسمح لها بالاندماج في السوق العالمية و من أجل ذلك أصدرت مجموعة من القوانين هي :

- قوانين لاستقلالية المؤسسات العمومية (88 -01)
- قانون النقد و القرض (90 -10)
- بورصة القيم المنقولة مرسوم (93 -10)
- قانون الاستثمار و الشراكة مرسوم تشريعي (93 - 12)
- قانون المنافسة و الأسعار الأمر (96 - 06)
- قانون الخصوصية الأمر (95 - 22)
- قانون تسيير الأموال المنقولة للدولة (95-225)[2]

[1]- أحمد لشهب ، السياسة السياحية في الجزائر من 1962 إلى 1982 ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1987 ، ص: 14.

[2]- أحمد لشهب ، نفس المرجع السابق ،ص 16

جدول رقم (5) : يبين تطور الاستثمارات من طرف (APSI) في مختلف القطاعات

القطاعات	سنة 1994	سنة 1995	سنة 1996
الزراعة	01	01	07
الصناعة	42	10	25
البناء والاشغال العمومية	09	02	02
السياحة	03	01	02
الخدمات	06	02	09
الصحة	00	01	01
التجارة	00	01	03
المجموع	61	17	49

رغم كل هذه الامتيازات و الإصلاحات و القوانين لكنها لم تجدي نفعا للقطاع السياحي، حيث لم تسجل إلا ستة (6) مشاريع ذات طبيعة سياحية من سنة 1994 إلى 1996 و هذا يعود إلى الظروف التي سادة الجزائر في تلك الفترة خاصة الأمنية، وعدم الاستقرار السياسي مما لم يشجع المستثمرين على المغامرة بأموالهم و الاستثمار في القطاع نتيجة المستقبل المجهول و تعرض المنشات السياحية خاصة للتخريب و الحرق.[1]

[1]– أحمـد لشـهب ، نفس المرجع السابق ،ص 17

جدول رقم (6) : يبين عدد توافد السياح إلى الجزائر

السنوات	عدد السياح الوافدين إلى الجزائر
1990	1136918
1991	1193210
1992	1119548
1993	1127545
1994	804713
1995	519576
1996	604968
1997	634752
1998	678448
1999	755268

المصدر : وزارة السياحة و الصناعة التقليدية 2001

منذ سنة 1990 عرف عدد السياح المتوافدين إلى الجزائر تغيرات عديدة كانت في مجملها سلبية حيث حدث انخفاض في عدد السياح بنسبة تقدر ب : 70% و ذلك نتيجة سوء الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة إضافة إلى حرب الخليج مع العلم أن قطاع السياحة حساس يتأثر بالأزمات الاقتصادية و الحروب حيث انخفض عدد السياح من

1136918 إلى 604968 سائح سنة 1996 و يمكن أن نرجع أسباب عدم ارتقاء السياحة في الجزائر خلال هذه المراحل في عدم إعطائها العناية الكافية إلى ما يلي :[1]

- عدم تحديد المهام التي كان على هذا القطاع تحقيقها بوضوح.

- لم تخصص له الإعتمادات المالية الكافية.

-لم كن هناك سياسة تكوين للإطارات المشرفة على هذا القطاع.

- نقص المدارس والمعاهد ومراكز تكوين إطارات السياحة.

- غياب اليد العاملة المتخصصة و المؤهلة.

- التوتر الذي عرفته البلاد في هذه العشرية .

- غياب الاستقرار السياسي.

-لم تقم السلطات الجزائرية بإعداد إستراتيجية لتسويق خدماتها السياحية.

-التنمية السياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030.

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية للجزائر ، على المدى القصير 2008 ، و المتوسط 2015 و البعيد 2030، حيث تعتزم الدولة من خلاله النهوض بالقطاع السياحي الجزائري ، و جعله في مصف القطاعات السياحية الأخرى و ذلك من خلال :

[1]– كشكوش بومدين : التسويق السياحي : مقاربة اقتصادية و اجتماعية – حالة الجزائر –مذكرة ماجستير ، جامعة تلمسان ، 2003، ص : 165

-بعد النظر للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق القصير 2008 و المتوسط 2015 و الطويل 2030 و ذلك في إطار التنمية المستدامة (العدالة الاجتماعية ، الفعالية الاقتصادية ، حماية البيئة) و هذا بهدف جعل الجزائر بلدا مستقبلا للسياح.

-تحديد أولويات إنجازه و توضيح شروط تحقيقه[1] .

المطلب الثاني : اصلاحات سياسة التنمية السياحية قبل 1989

ورثت الجزائر بعد الاستقلال بنية تحتية متدهورة وضعيفة ، الإضافة إلى وضع اقتصادي و اجتماعي كارثي ولم يكن القطاع السياحي استثناءا ، لذلك لم تولى الدولة آنذاك أهمية كبيرة للقطاع السياحي ، لذلك تميزت الفترة الممتدة بين 1962 إلى 1966 باعتماد الدولة لسياسة سياحية حفاظية، وذلك من خلال إحصاء الممتلكات السياحية و صيانة الإرث الثقافي ، كما قامت بمحاولة جمع المعطيات الخاصة بمنطق التوسع السياحي القابلة للتهيئة ووضع هياكل لتسيير وتنمية القطاع السياحي. لقد تم تحديد ثلاث مناطق توسع سياحي وتتمثل في منطقة غرب العاصمة وتضم موريتي وسيدي فرج و تيبازة ، ومنطقة وهران (الأندلوسيات) و منطقة الشرق وتضم الحماديين وسرايدي والقالة.[2]

أما في ما يخص الجانب التنظيمي فقد تم الإبقاء على الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي و السياحي (هذا التنظيم أنشئ | من طرف المعمرين سنة 1931) والذي أصبح يعرف بعد ذلك بمركز التنمية السياحية، كما تم إنشاء الديوان الوطني الجزائري للسياحة بموجب الأمر ONAT62/27 و الذي يعمل تحت وصاية وزارة الشبيبة و الرياضة و السياحة حيث أوكلت له مهمة الوصاية و الرقابة على الهيئات السياحية والعمل على ترقية المنتج السياحي وتسير الممتلكات السياحية الشاغرة، كما أنشأت لجنة تسيير الفنادق و المطاعم

[1]- كشكوش بومدين، نفس المرجع السابق ،ص 166

[2]- د. عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني و د. آباشي حسين قسيمة، الاستثمار السياحي في محافظة العال، دراسة مقدمة لمركز المعلومات و الأبحاث السياحية، الهيئة العامة للساحة و الآثار، السعودية، 2008 ،ص 10

COGEHORE سنة 1963 التابعة لنظام تسيير الممتلكات للديوان الوطني للسياحة، ليتم سنة 1963 تأسيس وزارة السياحة والتي أوكلت لها مهمة تنظيم وتحضير إستراتيجية للتنمية السياحية، وفي نفس السنة تم إنشاء الوكالة السياحية الجزائريةATA و التي تتبع الديوان الوطني الجزائري للسياحة ويتمثل دورها في تنظيم رحلات سياحية عبر التراب الوطني. مما سبق يمكن القول أن الدولة الجزائرية في تلك الفترة لم تولى أهمية للنشاط السياحي بل اعتبرته نشاطا ثانويا نظرا للتحديات التي كانت تواجهها الدولة غداة الاستقلال.

أ/ سياسة التنمية السياحية وفقا لميثاق السياحة 1966

بدأ الاهتمام الفعلي بالنشاط السياحي في الجزائر سنة 1966 حيث تم وضع سياسة لتنمية السياحة وإدراجها في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية من خلال إصدار «ميثاق السياحة»(الأمر66/62) ، ثم تم إصدار المرسوم66/75 المتضمن المناطق التوسع السياحي بغرض تصنيفها وحمايتها.

ولقد نص ميثاق السياحة لسنة 1966 على التوجهات والأهداف الأساسية لتنمية القطاع السياحي والمتمثلة في:

- إدراج النشاطات السياحية شكل منسجم ضمن تهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية

- وضع برامج لتثمين وتنمية الموارد السياحية وتنظيم المناطق السياحية وحمايتها

- التوجه نحو السياحة الدولية من أجل جلب العملة الصعبة لتميل خطة التنمية الاقتصادية.
- خلق مناصب شغل جديدة.[1]

- إنشاء مراكز للتكوين السياحي والفندقي لتأهيل اليد العاملة بناءا على تلك الإستراتيجية تم التركيز على إنشاء هياكل استقبال ذات طابع بحري بالنسبة للإقامة و ذات طابع صحراوي

[1]- عامر عيساوي، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2010 ، ص 51

بالنسبة للرحلات، لكن هذه المشاريع واجهت مشاكل في التسيير بسبب عدم التوازن بين المورد بالعملة الصعبة و سياسة استيراد التجهيزات السياحية.

ب/ مخططات التنمية الوطنية كآلية لتنفيذ سياسة التنمية السياحية: اعتمدت الجزائر على مخططات التنمية الوطنية لتنفيذ سياستها ومنها سياسة التنمية السياحية التي قررتها الدولة من خلال ميثاق السياحة 1966 .

1- المخطط الثلاثي 1967-1969:

ركز هذا المخطط على الأهداف المادية المتمثلة في زيادة طاقات الإيواء عن طريق تدعيم الحظيرة الفندقية ب 13081 سرير ع مخصص للسياحة الشاطئية و الصحراوية والحضرية والحمامات المعدنية ، حيث خصصت الدولة 285 مليون دج، بهدف تطوير المنشآت القاعدية الخاصة باستقبال السواح.

2- المخطط الرباعي الأول 1970-1973: يعد هذا المخطط استمرار للسياسة السياحية الوطنية لرفع طاقات الإيواء ، وذلك بتحقيق حوالي 90000 سرير وانجاز ثمانية19 حمامات معدنية ، لكن ما يميز هذا المخطط هو إنشاء العديد من الهيئات وهي :[1]

- الشركة الوطنية للفندقة والسياحة.

- الشركة الوطنية للسياحة.

- مؤسسة الأشغال السياحية ETT

- **المخطط الرباعي الثاني 1974- 1977:** عملت الدولة من خلال هذا البرنامج إلى متابعة عمليات التهيئة السياحية الغير منجزة خلال المخططين السابقين ، بالإضافة إلى

[1]- عامر عيساوي، نفس المرجع السابق ،ص 52

انجاز مشاريع جديدة بغية الوصول إلى طاقة إيواء تقدر ب 25000 سرير ، كما تميزت هذه الفترة بتشجيع وتنظيم المبادرات الفردية.

يمكن القول هنا أن السياسة السياحية الوطنية حتى سنة 1977، ركزت على تنمية طاقة الإيواء السياحي خاصة الذي يخدم السياحة الخارجية ، لكن رغم ذلك يلاحظ ضعف الحصيلة المنجزة من المشاريع المبرمجة ، ويرجع ذلك إلى:

- ضعف الموارد المالية.

- ضعف القطاع و عجزه خاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية.

- ضعف مساهمة الدولة في هذا المجال والتي تقدرب:0.9 بالمئة من المبلغ الإجمالي للاستثمارات.

المطلب الثالث: اصلاحات سياسة التنمية السياحية بعد الإصلاحات للفترة 1990-1980

أ- الإستراتيجية الجديدة لتنمية وتطوير قطاع السياحة:

نظرا للضعف والعجز المسجل لقطاع السياحة تقرر اعتماد إستراتيجية جديدة من أجل تطوير قطاع السياحة و احصاء القدرات السياحية وحمايتها وذلك من أجل رسم الخريطة السياحية للجزائر، وتتمثل المحاور الأساسية لهذه الخطة في[1]:

- اقامة مخطط رئيسي للتهيئة السياحية.

- تعزيز قدرات الدراسة والانجاز.

- لا مركزية الاستثمارات السياحية.

[1]- هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2006،ص144

– ترقية السياسة الوطنية المتعلقة بالتنشيط و الترفيه

– تشجيع السياحة الدولية وترقيتها.

– إعادة الاعتبار لمهنة الفندقة والسياحة.

– تعزيز التشريع والتنظيم الرامي إلى حماية الموارد السياحية الطبيعية والتاريخية للبلاد وذلك مخططات التنمية الوطنية.

ب– إعادة هيكلة المؤسسات السياحية ولا مركزيتها:

تميزت هذه الفترة بتنفيذ إصلاحات على مستوى إعادة هيكلة المؤسسات السياحية و ذلك بحل الوكالة الوطنية الجزائرية للسياحة وإنشاء مؤسسات أخرى تحل محلها تمثلت في:

– الشركة الوطنية ALtour SN والمكلفة بتسيير الوحدات الشاطئية و الصحراوية مقرها في تيبازة.

– الشركة الوطنية للفنادق الحضرية SNHU مقرها المدية.

– الديوان الوطني للمؤتمرات والملتقيات ONCCL مقرها بنادي الصنوبر.

– المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية L،ENET مقرها بسيدي فرج .

– الديوان الوطني الجزائري للسياحة L،ONAT مقره بالجزائر العاصمة[1].

[1]– بوزاهر نسرين، تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2006 ،ص 130.

ج- التنمية السياحية ضمن مخططات التنمية الوطنية:

1- المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

تميز هذا المخطط بالاهتمام بالتوازن الجهوي في التنمية على عكس المخططات السابقة، واهتم بتوسيع الحظيرة الفندقية خاصة الحضرية و الصحراوية وتوسيع الحمامات المعدنية ، بالإضافة إلى تهيئة مناطق التوسع السياحي من طرف الجماعات المحلية والقطاع الخاص كأنماط من المشاريع المستقبلية، حيث اعتمد المخطط الرئيسي للتهيئة السياحية على تطوير 10 مناطق ساحلية و8 منابع حموية.

2- المخطط الخماسي 1985-1989: اهتم هذا المخطط بالسياحة الداخلية على غرار تنفيذ برامج خاصة لإستقبال السياح الأجانب ، وأهم ملامح هذا المخطط :

- متابعة سياسة التهيئة السياحية.

- تطوير الحمامات المعدنية والمراكز السياحية.

- لا مركزية الاستثمارات وتنويع المتعاملين من جماعات محلية وقطاع خاص و مؤسسات عمومية.

- التحكم في الطلب السياحي المتنوع وتتميز هذه المرحلة بتوسع مساهمة القطاع الخاص في المجال السياحي حيث ساهم بنسبة 48 بالمائة من طاقة الإيواء الإجمالية.[1]

[1]- بوزاهر نسرين، نفس المرجع السابق ،ص 131

المبحث الثاني :السياسة السياحية الوطنية الحالية .

المطلب الأول : الأهداف المرجوة من السياسة ومبادئها.

الفرع الاول : الأهداف لسياسة التنمية السياحية.

يحدد هذا القانون شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وتدابيرو أدوات تنفيذها ، ويهدف إلى إحداث محيط محفز و ملائم من أجل :[1]

-ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة.

- إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية الجزائرية.

- تنويع العرض السياحي الجزائر وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية .

- تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية.

- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة.

- تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.

-تحسين نوعية الخدمات السياحية.

ترقية وتنمية الشغل في المجال السياحي.

-التطوير المنسجم و المتوازن للنشاطات السياحية.

-تثمين التراث السياحي الوطني.

[1]- خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني .، 2004 ، ص224

-**الأهداف النوعية** : تهدف الدولة من الدعم الموجه للنشاط السياحي إلى تحقيق:

-إعطاء دفع للنمو الاقتصادي.

-إدراج التنمية السياحية ضمن دينامكية التطور والتكيف التكنولوجي.

-تشجيع إستحداث مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها

-ترقية نشر الاعلام ذي الطابع التجاري والاقتصادي و المهني المتعلق بقطاع السياحة.

- تشجيع كل عمل يرمي إلى رفع عدد المواقع وهياكل الاستقبال الموجهة للسياحة

- تشجيع القدرة التنافسية داخل القطاع

- ترقية محيط ملائم لتحفيز روح المبادرة وتطوير السياحة

- إعتماد سياسة تكوين وتسيير الموارد البشرية وتشجيع الاحترافية و روح الابداعو الابتكار.

- تمكين المستثمرين من الاستفادة من الأدوات والخدمات المالية الملائمة مع متطلباتهم.

- تحسين الخدمات البنكية المتعلقة بدراسة ملفات تمويل المشاريع السياحية.

- تشجيع بروز محيط اقتصادي و قانوني يوفر الدعم للأنشطة السياحية و يضمن شروط ترقيتها وتثمينها في إطار منسجم.

الفرع الثاني: المبادئ العامة التي تحكم عملية التنمية السياحية.

نص هذا القانون عن مجموعة من المبادئ العامة التوجيهية التي تحكم التنمية السياحية [1]:

1-أضفى المشرع على عملية ترقية وتنمية الأنشطة السياحية طابع المصلحة العامة: وبالتالي تستفيد من دعم الدولة و الجماعات الاقليمية....

2-إخضاع التنمية السياحية لقواعد و مبادئ حماية الموارد الطبيعية و المتاحات الثقافية والتاريخية وهذا بغرضحماية أصالتها وضمان القدرة التنافسية للعرض السياحي و ديمومته.

3- تقوم تنمية الأنشطة السياحية على المبادئ والكيفيات المحددة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي نص عليه القانون01/20.

4-ضرورة احترام برامج التنمية السياحية لمبدأ الاستغلال العقلاني و المتوازن لكل الموارد التي تزخر بها البلاد.

5- دعم الدولة للتنمية السياحية: وذلك من خلال:[2]

أ- توفير الدولة للشروط الضرورية لترقية الاستثمار السياحي: على أن تكون الأولوية للبرامج الخاصة بتنمية وتطوير الأنشطة السياحية داخل مناطق التوسع السياحي، حيث تتكفل الدولة بكل الأعباء المترتبة على إعداد الدراسات وأشغال التهيئة القاعدية وإنجاز مناطق التوسع السياحي.

ب- إلزامية إدراج التنمية السياحية ضمن السياسات القطاعية لجميع للإدارات العمومية و الجماعات الإقليمية و الهيئات العمومية الأخرى.

---

[1]-) شلالي عبد القادر وعوينان عبد القادر، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025 ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي آكلي محند أولحاج – البويرة ، يومي 11 و 12 ماي 2010. ص123

[2]- شلالي عبد القادر وعوينان عبد القادر، نفس المرجع السابق ،ص 124

ج- تشجيع الدولة للاستثمار السياحي حيث على الدولة أن تتخذ إجراءات و أعمال الدعم و تقدم المساعدات و تمنح الامتيازات المالية و الجبائية الخاصة بالاستثمار السياحي قصد تشجيع التنمية السريعة والمستدامة للسياحة واستحداث أثار ايجابية على الاقتصاد الوطني.

كما تسعى لاستحداث أدوات أخرى لدعم عملية التنمية السياحية2%.

هـ- استفادة مناطق التوسع السياحي و المنابع الحموية من نظام التحفيزات المقرر في القانون01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار .

المطلب الثاني : استراتيجية التنمية السياحية 2013 -2025 .

الفرع الاول : إستراتيجية التنمية السياحية أفاق 2010 و 2013.

اعتمدت الجزائر بداية سنة 2000 إستراتيجية جديدة لتطوير قطاع السياحة لأفاق 2010 ، خلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2001 تحت عنوان:» مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر أفاق 2010»، وبعد مرور سنتين على تنفيذ المخطط خضع لإعادة التقييم وأدخلت عليه بعض التعديلات الضرورية لمسايرة التطورات الجديدة الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي، ليظهر مشروع جديد سمي» تصور تطوير السياحة في الجزائر أفاق 2013»، هذا التعديل جاء لنا:

-تحديد الاختيارات المستقبلية من أجل تثمين عقلاني للإمكانيات التي تزخر بها البلاد وتفعيلها لتصبح الجزائر مقصدا سياحيا .

-تحديد الأهداف النوعية و الكيفية المنتظرة في أفاق 2013.

– تحديد التدابير و الأدوات المعتمدة لتنفيذ البرامج المسطرة بهدف الشروع في إنشاء صناعة سياحية مستقبلية.[1]

–تقييم الموارد اللازمة لتنفيذها.

هذا التصور الجديد يستمد محتواه من المبادئ والاختيارات الأساسية التي جاء بها القانون03/01 المتعلق بالتنمية السياحية ، والقانون03/02 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والقانون03/03 المتعلق باستعمال الشواطئ لأغراض سياحية، وقد جاء هذا المخطط ليضع خطة لتحقيق الأهداف التي نص عليها القانون التوجيهي03/01 وفي إطار المبادئ والحكام التي رسمها وبالموارد المالية التي وفرها برنامج الانعاش الاقتصادي والبرامج اللاحقة له.

1- الأهداف الأساسية للمخطط

– إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة

– تلبية حاجات المواطنين في مجال السياحة والاستجمام والترفيه

– التطوير المنسجم و المستدام والمتوازن للنشاطات السياحية

– تثمين التراث السياحي الجزائري

لقد تضمن برنامج تطوير التنمية السياحة أفاق 2013 أهدافا كمية ونوعية من شأنها ترقية اقتصاد بديل للمحروقات كما يساهم في التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى.

أ/ الأهداف النوعية :

[1]– عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر: الإمكانيات والمعوقات في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ،2012– 2013 ،ص 71

– تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية.[1]

– تحسين نوعية الخدمات السياحية و الارتقاء بها إلى مستوى المنافسة العالمية.

– تحسين صورة الجزائر السياحية.

– تحسين أداء قطاع السياحة من خلال الشراكة في التسيير.

– إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية.

– المساهمة في التنمية المحلية.

– المحافظة على البيئة والفضاءات الهشة لتوسيع السياحة البيئية.

– تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد.

– التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية السياحية.

ب/ الأهداف الكمية:

التحقيق الهداف النوعية السابقة لابد من توفير شروط النجاح و المتمثلة في الهياكل القاعدية الأساسية، لذلك يجب رفع العوائق والصعوبات التي يواجهها المتعاملون والمستثمرون في المجال السياحي لتحقيق القفزة المرجوة لإنعاش القطاع ، ويتم ذلك من خلال:[2]

–تنمية الاستثمار السياحي ورفع طاقة الإيواء: إن الرغبة المسجلة للاستثمار في الأنشطة السياحية تبين الطابع الواعد القطاع ذي قيمة مضافة كبيرة، وما يمكن أن يلعبه من دور محرك للاقتصاد الوطني، حيث يتوقع البرنامج ارتفاع وتيرة توسع القطاع على مرحلتين

[1]– دولي سعاد، آليات ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي – الأغواط ، 2013–2014 ،ص 53

[2]– دولي سعاد، نفس المرجع السابق ،ص54

مختلفتين (2004-2008) و (2008-2013) حسب المشاريع المسجلة، وذلك بإنجاز طاقات إيواء تقدر ب 55000 سرير في المرحلة الأولى و 60000 سرير متوقعة.

– رفع التدفقات السياحية بناءا على نسبة النمو لسنة 2003 لتدفق السياح و المقدرة بنسبة 10 بالمئة ، فإنه يتوقع وصول عدد السياح في سنة 2007 إلى حوالي1.6 مليون سائح ، اما سنة 2013 وبنسبة نموتقدرمتصاعدة فتقدر بأكثر من 03 مليون سائح.

–مناصب الشغل: على أساس التقديرات يتوقع أن تصل عدد مناصب الشغل الجديدة أفاق 2013 إلى 57500 منصب شغل مباشر و 172500 منصب شغل غير مباشر 38.

2/ أليات ومتطلبات دعم النشاط السياحي في الجزائر أفاق 2013:

تقرر مواصلة الأعمال المنجزة خلال 2002 و2003 والمتمثلة في :[1]

– استحداث نصوص قوانين متعلقة بالتنمية المستدامة للسياحة و العقار السياحي و استعمال واستغلال الشواطئ لأغراض سياحية.

– إعادة هيكلة المؤسسات المكلفة بالتنمية والدراسات السياحية.

– الشروع في دراسات التهيئة ل19 منطقة توسع سياحي.

– إنشاء صندوق لدعم الاستثمار السياحي. ومن أجل دعم الإستراتيجية القطاعية وتحقيق الأهداف المتمثلة في الاستغلال الأمثل للطاقات السياحية وإحداث توافق مع محطات التنمية ، تم اعتماد جملة من الآليات والإجراءات قصد تذليل العقبات التي تقف أمام تنمية القطاع السياحي وترويج المنتوج السياحي ، كما وضع أدوات تنفيذية لضمان أحسن تأطير وتنظيم للقطاع وتنميته وتتمثل في :

أ/ دعم مختلف الاستثمارات السياحية: ويشمل هذا الدعم الجوانب التالية:[1]

[1]- دولي سعاد، نفس المرجع السابق ،ص55

-**التهيئة والتحكم في العقار السياحي:** إن التدابير الموصى بها في هذا المجال هي إعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية ، والذي يشكل الأساس في تنفيذ الإستراتيجية القطاعية عن طريق:

-الشروع في دراسة لتحديد و التصريح وإعادة التشكيل المناطق التوسع السياحي.

-مواصلة دراسات التهيئة لمائة منطقة توسع سياحي و موقع سياحي.

-التنازل عن طريق التراضي عن حوالي 600 هكتار في السنة من القطع الأرضية المتواجدة داخل مناطق التوسع السياحي الفائدة الوكالة الوطنية للتنمية السياحية و ذلك بغرض تهيئتها ووضعها تحت تصرف المستثمرين.

- إنجاز أشغال التهيئة القاعدية لسبعين منطقة توسع سياحي.

-تدعيم الوكالة الوطنية للتنمية السياحية بالوسائل المادية والبشرية والمالية التي تمكنها من القيام بالمهام الموكلة لها.

تخصيص موارد مالية لفائدة صندوق الخاص بدعم الاستثمار السياحي يقدرب: 640 مليون دينار جزائري سنويا.

-تأطير وتمويل المشاريع السياحية:

ويتعلق الأمر هنا بتكيف طريقة التمويل وفقا لخصوصيات التي يتميز بها الاستثمار السياحي وعليه لابد من:

- ابتكار منتجات مالية ذات خصوصية مثل القروض الفندقية ، وتشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات السياحية.

[1]- يحياوي هادية، السياحة والتنمية في المغرب العربي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2011 -2012 ،ص 76

– دعم تمويل المشاريع السياحية وتحفيز الاستثمار عن طريق تخفيض نسبة الفائدة على هذه القروض الموجهة للاستثمار السياحي.[1]

ب– دعم التدريب والتكوين: بإعتبار العنصر البشري عنصر مهم في النشاط السياحي فقد تقرر برمجة العمليات التالية:

– إعادة النظر في البرامج التكوينية خلال السنة2005/2004 وذلك بغية تكيفها مع التطورات والتقنيات الحديثة ، بإقتناء دعامات بيداغوجية عصرية وإعادة تأهيل سلك الأساتذة.

–تاسيس شهادة بكالوريا تقنية في السياحة قصد توفي مبين متخصصين .

–فتح فرع الاقتصاد السياحي بالجامعات.

– مواصلة ادماج من السياحة في نظام التوين المهني و التربية الوطنية.

غعداد برامج للتبادل وتحسين المستوى مع المعاهد الدولية المتخصصة في السياحة.

ج– دعم النوعية : تردي الخدمات السياحية في الجزائر يعد من أكبر نقاط الضعف للقطاع السياحي ، ولمعالجة هذا الجانب تبني لبرنامج عدة آليات لتحسين النوعية تتمثل في:

–مواصلة عملية تنظيم ومراقبة النشاطات والمهن السياحية.

– توعية المتعاملين باللجوء إلى نظام منح شهادات النوعية و المعتمدة في العالم و المعمول بها في ميدان السياحة المستدامة فتح مكاتب دائمة على مستوى الموانئ والمطارات و مراكز الحدود و الفنادق المصنفة و الشوارع الرئيسية للمدن السياحية وذلك طيلة أيام الأسبوع.

[1]– يحياوي هادية، نفس المرجع السابق ،ص 78

– فتح خطوط جوية مباشرة باتجاه الأقطاب السياحية والمدن السياحية خاصة تلك المتواجدة بالجنوب. [1]

د– دعم الترويج السياحي: نظرا لأهمية هذه الوظيفة الاستراتيجية لابد أن تسخر لها كل المجهودات وكل الوسائل وعلى جميع مستويات الإنتاج السياحي وذلك بن إعادة تنظيم وتقوية أداء الترويج السياحي من خلال تدعيم الديوان الوطني للسياحة ONT بما يسمح له بالقيام بالمهام الموكلة له.

–إعداد مخططات متعددة للاتصال المؤسساتي .

–إعداد دراسات الأسواق. إشراك الحركة الجمعوية والمنظمات المهنية في الترويج السياحي تكثيف مشاركة القطاع في المعارض المتخصص وتدعيم التظاهرات الترويجية المقامة في الداخل.

الفرع الثاني: إستراتيجية التنمية السياحية وفق المخطط التوجيهي للتنمية السياحية أفاق 2025

جاء هذا المخطط ليضع استراتيجية جديدة لتطوير وتنمية السياحية في الجزائر وفق المبادئ التي قررها القانون01/20 المتعلق بالتهيئة الاقليم و القانون03/01 المتعلق بالتنمية السياحية وبعد تقييم نتائج مخطط التنمية السياحية أفاق 2013. ويشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق (SDAT 2025)الذي تم إعداده سنة 2007، أهم أدوات السياسة السياحية بل يمثل الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، وهو جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT لأفاق2025 ...

[1]– أبركان فؤاد، السياسات السياحية والتنمية في الجزائر: مثال ولاية بومرداس، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009–2010 ،ص 88.

كما يمثل الوثيقة التي تعلن من خلالها الدولة عن مشروعها السياحي لآفاق 2025 لجميع الفاعلين ، وهو الأداة التي تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية و التاريخية والثقافية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة وتحقيق القفزة المرجوة و جعل السياحة أولوية وطنية للدولة ، كما يعلن عن دعمها لكل التدابير الرامية إلى تسهيل وتشجيع استثمار الخواص في المجال السياحي.[1]

1/ مفهوم جديد لسياسة التنمية السياحية الوطنية:

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الإطار المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر ، حيث تعلن الدولة من خلاله عن:

– نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى القصير 2009 والمتوسط 2015 والمدى الطويل 2025 في إطار التنمية المستدامة،.

– تحديد وسائل تطبيقه و ظروف التنفيذ وهو جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي تسعى الدولة من خلاله إلى ضمان التوازن الثلاثي العدالة الاجتماعية و الفعالية الاقتصادية و الدعم الايكولوجي في إطار التنمية المستدامة، حيث يهدف مخطط التهيئة الإقليم إلى تنمية مستدامة للإقليم من خلال الأهداف التوجيهية التالية:

–ضمان إقليم مستدام .

–خلق حركية إعادة التوازن الإقليمي.

– ضمان جاذبية وتنافسية الأقاليم.

–تحقيق العدالة الاجتماعية.

[1]– عمروش تومية، السياحة المستدامة في الجزائر: الإشكالية والمتطلبات – دراسة حالة مدينة بومرداس، مذكرة ماجستير، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2007–2008 ،ص 86

-ضمان حكم إقليمي راشد .[1]

إذا فإن المخطط ت ت س 2025 هو الوثيقة التي تعلن بها الدولة عن مشروعها السياحي الإقليمي لآفاق 2025 ، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية و الثقافية و التاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة قصد الارتقاء بها لدرجة الامتياز في المنطقة الأورومتوسطية، و من هذا المنطلق تقدم الدولة من خلال المخطط التوجيهي التوجيهات الإستراتيجية اللتهيئة السياحية.

وتهدف الاستراتيجية السياحية الجديدة لتحقيق ثلاثة أهداف كبرى:

-تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية: التشغيل النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.

-توسيع الآثار المترتبة عن السياسة إلى جميع القطاعات الأخرى : الفلاحة . الصناعات التقليدية. النقل . الخدمات. الصناعة، التشغيل.

- المساعدة على مجمعة المبادلات والانفتاح: سواء على الصعيدين الوطني أو الدولي. من خلال هذه السياسة السياحية يتبين أن السياحة أصبحت أولوية وطنية للدولة ولم تعد خيارا بل ضرورة نظرا لأنها تشكل محركا للتنمية.

وقد تبنت الدولة مفهوم جديد للسياسة السياحية الوطنية عبرت عنه من خلال المخطط التوجيهى ت ت س 2025 حيث تبنت إستراتيجية جديدة تعتمد على:

-معاينة نقاط القوة والضعف الحالية في النشاط السياحي.

-التموقع الجديد للسياحة الجزائرية من خلال الاستفادة من المؤهلات التي تملكها ، ومقارنتها بتطلعات و توجهات السوق العالمية.

- بناء مؤهلات جديدة قصد التموقع الجديد.[1]

[1]- دولي سعاد، نفس المرجع السابق ،ص 60

-إشراك وإقناع الشركاء في العملية وهم : السواح، الموجهون، المستثمرين، أصحاب المنشآت السياحية أو المتعاملين السياحيين، المواطن.

-استهداف خمسة فروع معينة من السياحة لترقيتها وتتمثل في :

-السياحة الساحلية سياحة الاستجمام.

- السياحة الصحراوية وسياحة التجوال.

-سياحة المدن و الأعمال وحول المدن الكبرى.

- ترقية السياحة الصحية والعلاجية.

- إطلاق السياحة الثقافية والسياحة الدينية.

-التوجه للسياحة المميزة لتثمين النشاطات ذات القيمة المضافة العالية مثل الغولف والتحليق والنشاطات المائية.

2/ الحركيات الخمس التي تبنتها السياسة الوطنية الجديد :

وتعتبر الطريق أو المسار للإنعاش السريع والمستدام للسياحة الوطنية وتتمثل في :

- تقويم وجهة الجزائر لزيادة الاجتذاب و التنافسية .

-تطوير الأقطاب والقرى السياحية المميزة

-نشر مخطط النوعية السياحية لتطوير نوعية العرض السياحي الجزائري.

-ترقية التواصلية والتناسق في العمل عن طريق إقامة شراكة عمومية – خاصة

[1]- دولي سعاد، نفس المرجع السابق ،ص 62

-تحديد وتنفيذ مخطط عملياتي للتمويل.[1]

جاء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ليضع مفهوما جديدا للتنمية السياحية يقوم على الامتياز و الأصالة والاستدامة من خلال إعادة تشكيل مقصد الجزائر كوجهة منافسة ضمن الفضاء الأورومتوسطي، ويتمحور هذا المفهوم الجديد حول أقطاب الامتياز السياحية ويركز على تطوير السياحة الساحلية و البحرية، سياحة المدن و الأعمال، السياحة الصحراوية وسياحة التجوال، سياحة العلاج والرعاية الصحية والترفيه، السياحة الثقافية والدينية، والأشكال الأخرى للسياحة في الرياضية و الاسترخاء، الترفيه ، والسياحة الإيكولوجية أو سياحة المنتجعات).

كما يعتمد هذا المفهوم الجديد على تلاقي الاعتبارات التالية:

-منطق الشعب: الرموز السياحية للهوية الجزائرية.

-منطق العقار: جاهزية عقارية على مستوى مناطق التوسع والقطع الأرضية المخصصة للسياحة.

-منطق إقليمي: توزيع فضائي متوازن عبر كافة أرجاء الإقليم الوطني.

المطلب الثالث :خطة أعمال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 .

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) جزء من المخطط التوجيهي للتهيئة الإقليمية (SNAT) الذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها، ضمان العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية والدعم الإيكولوجي في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة، بذلك فإن (SDAT 2030) هو أداة تترجم إرادة الدولة

[1]- دولي سعاد، نفس المرجع السابق ،ص 63

في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، [1]ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، قصد الارتقاء كا درجة الامتياز في المنطقة الأورومتوسطية، ويقدم من هذا المنطلق محمل أنحاء البلاد التوجيهات الإستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار تنمية مستدامة.[2]

فمن خلال هذا المحور سنحاول إبراز المعالم الأساسية للمخطط بعرض الأهداف العامة، والمشاريع ذات الأولوية السياحية، والأقطاب السياحية للامتياز التي تستخدم كنقطة ارتكاز لتنفيذ المخطط، بالإضافة إلى مخططات إنعاش السوق السياحية في الجزائر :

الفرع الأول : أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030.

يجسد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) الإطار المرجعي للإستراتيجية السياحية الجديدة على المدى الطويل، المتوسط والقصير، حيث يرمي المخطط إلى تحقيق عدة أهداف، وهي:

1- الأهداف الإستراتيجية العامة للمخطط

جاء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 بجملة من الأهداف، تمثلت الأهداف العامة منها فيما يلي : [3]

- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي؛

- ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات؛

- تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية؛

---

[1]- دولي سعاد، نفس المرجع السابق ،ص 65

[2]- عائشة شرفاوي. السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات، الاقتصادية الدولية. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، 214 .كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ،الجزائر. (2014) ،ص 56

[3]- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 الكتاب 03(.2008 .)06 .الجزائر.ص32

إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا دوليا وجعلها وجهة امتياز؛

– المساهمة في خلق وظائف جديدة وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد؛

– المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى (الموازين التجارية للمدفوعات، توازنات الميزانيات)؛

– الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الفلاحة البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية، الخدمات)؛

– التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة، وتثمين التراث التاريخي والشعائري.

2- الأهداف المادية للمرحلة الأولى 2008-2015

حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الفترة من 2007 إلى 2015 كمرحلة أولية سطر من خلالها الأهداف المادية في شكل خطة أعمال لسنة 2015، مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (01): خطة الأعمال بالأرقام لسنة 2015

السنة	2007	2015
عدد السواح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84896 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	% 1.7	03% مقدرة
إيرادات (مليون دولار)	2.5	1500 إلى 2000
مناصب الشغل	200000	400000 (مباشر وغير مباشر)
التكوين (مقاعد بيداغوجية)	51200	91600

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، "الحركيات الخمسة وبرنامج الأعمال السياحية ذات الأولوية"، جانفي 2008، ص: 18.

3. الأهداف النقدية للمرحلة الأولى 2008-2015

تمثلت الأهداف النقدية التي تضمنها المخطط في[1]:

- يقدر الاستثمار الإجمالي العمومي والخاص المادي الضروري بين 2008-2015 ب2.5 مليار دولار أمريكي؛

- يقدر الاستثمار الإجمالي، العمومي والخاص، المادي والغير مادي (الهياكل، الطبيعة، الاتصال) ب 60000 دولار أمريكي لكل سرير يوضع بكل الترتيبات، 55000 دولار أمريكي في استثمارات مادية و 5000 دولار أمريكي في استثمارات غير مادية؛

- من أجل توفير 40000 سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، ويتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن2.5 مليار دولار، على مدى 7 سنوات لآفاق 2025، أي 350 مليون دولار أمريكي سنويا؛

- بالنسبة للأقطاب السبعة للامتياز، يمكن تصور جهدا إضافيا بمبلغ 1 مليار دولار أمريكي ، لكل باقي البلاد، يمكن توظيفه لإزالة العجز البنيوي الحالي.

الفرع الثاني : المشاريع ذات الأولوية السياحية

لقد تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030) فمنها الجاري إنجازها أو ما هو محل دراسة وعرض متقدم، وتتمثل أهم هذه المشاريع في: (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، 2008، صفحة 19) فنادق السلسلة (Hotel de chaine): عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر ب 29386 سرير؛

[1]- فؤاد أبركان. السياسات السياحية والتنمية في الجزائر 'مثال ولاية بومرداس'. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات والعلاقات الدولية ، . 125كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ،الجزائر. (2009) ،ص 21

– عشرون قرية سياحية متميزة (VTE)، وأرضيات جديدة مدمجة مخصصة للتوسع السياحي مصممة لتتناسب مع الطلب الدولي والطلب الوطني؛[1]

– إنشاء الحظائر السياحية والبيئية : حدائق دنيا في كل من عنابة، قسنطينة، جزائر العاصمة ووهران، وحدائق الواحات؛

– إنشاء مراكز العلاج والصحة والترفيه : حمام قرقور ، حمام ملوان والشريعة؛

– إطلاق 80 مشروع سياحي في 06 أقطاب سياحية للامتياز، تتضمن 5986 سرير، و 800 منصب شغل في الأفق، والجدول التالي يظهر توزيع المشاريع والقرى السياحية حسب الأقطاب السياحية للامتياز.

الجدول رقم (02): عدد المشاريع ذات الأولوية والقرى السياحية بالأقطاب السياحية للامتياز

الأقطاب السياحية للامتياز	عدد المشاريع	عدد القرى السياحية
شمال شرق	23	03
شمال وسط	32	11
شمال غرب	18	04
الجنوب الغربي للواحات	04	01
الجنوب الغربي توات قورارة	02	01
الجنوب الكبير الأهقار	01	
المجموع	**80**	**20**

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030، "الحركيات الخمسة وبرنامج الأعمال السياحية ذات الأولوية"، جانفي2008، ص: 18.

[1]– فؤاد أبركان. نفس المرجع السابق ،ص 22

الفرع الثالث :مخططات إنعاش السوق السياحية في الجزائر.

في إطار التحكم في الرهانات التي تقوم عليها السياسة السياحية في الجزائر، تبنى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 عدة آليات كفيلة لإنعاش سريع ومستدام للسوق السياحية وإحداث انطلاقة قوية للسياحة في الجزائر، وجاءت هذه الآليات في شكل مخططات، نلخصها كالتالي :[1]

1-مخطط وجهة الجزائر

تأثرت السياحة الجزائرية سلبيا بفعل الذهنيات السلبية التي كوفها المستثمر والسائح الأجنبي، كانعدام الأمن والفوضى والإرهاب، لذلك كان لابد من تحسين صورة الجزائر السياحية وإعطائها صورة واضحة وشاملة تعزز جاذبية وجهة الجزائر في الأسواق الدولية، وجاء مخطط جودة الجزائر لإعادة الاعتبار لتنافسية السياحة في الجزائر من خلال إستراتيجية التسويق السياحي. ويتكون مخطط وجهة الجزائر من ثلاث إجراءات رئيسية، هي:

- وضع إستراتيجية تسويقية للسياحة الجزائرية، تدرس العرض والطلب وتحدد الأسواق المستهدفة ذات الأولوية، وتحدد الإستراتيجية التجارية؛

- تنفيذ مخطط عملي للنشاطات، الذي يرتكز أساسا على ترقية وسائل الاتصال، وجعلها في خدمة وجهة الجزائر؛

- وضع إجراء مستدام للمراقبة السياحية، بإنشاء مركز دائم للموارد السياحية والسوق السياحي، يسمى بالنظام الدائم للملاحظة والتقييم السياحيين. (SPOT)

[1]- عائشة شرفاوي. نفس المرجع السابق ،ص 60

2- الأقطاب السياحية للامتياز ('POT)

تعتبر الأقطاب السياحية تركيبة من القرى السياحية للامتياز في رقعة جغرافية معينة، مزودة بتجهيزات الإقامة التسلية، الأنشطة السياحية والدارات السياحية بالتعاون مع مشروع التنمية، وهي إطار لربط تعاون الكفاءات، المعارف، الحرف والإمكانيات المادية. بحيث ستسمح هذه الأقطاب ببروز سياحي واسع على المستوى الجهوي، وتستخدم كنقطة ارتكاز وكقاطرة للتطوير السياحي على مستوى المناطق المبرمجة كمرجع بالنسبة للمخطط الجهوي التهيئة الإقليم (SART)، والهدف من بناء هذه الأقطاب السبعة هو تحريك الرافع الذي يسهل الانتشار السياحي من خلال: [1]

- تسهيل التنافسية، الجاذبية واستمرارية الأقاليم؛

- التطوير وفقا لميزاهم (سياحة الحمامات البحرية، سياحة المدن والأعمال، السياحة الصحراوية والتجوال، السياحة العلاجية، الصحة والرفاهية، السياحة الثقافية والتعبدية، السياحة النوعية؛ السماح بوصل جيد لمختلف المركبات السياحية، وبتكامل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية على كامل تراب القطب؛

- إشراك السكان المحليين؛

- ضمان امتياز الصورة النوعية لوجهة الجزائر الجديدة. كما وقد حدد المخطط التوجيهي سبعة أقطاب سياحية للامتياز ذات الأولوية في التطوير متمثلة في:

- القطب السياحي للإمتياز شمال شرق (POT.N.E): عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة،...

[1]- عائشة شرفاوي. نفس المرجع السابق ،ص 61

– القطب السياحي للإمتياز الشمال /وسط (POT.N.C): الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية،...

– القطب السياحي للامتياز شمال غرب (POT.N.O): مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس وغيلزان،... [1]

– القطب السياحي للامتياز جنوب شرق (POT.S.E) : الواحات، غرداية، بسكرة، الواد، المنيعة،...

– القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: (POT.S.O): توات القرارة: طرق القصور، أدرار، تيميمون وبشار،...

– القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير (POT.G.S): طاسيلي ناجر: إليزي، جانات،...

– القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير: الأهقار، تمنراست،...

3– مخطط نوعية السياحة (PQT)

يطمح مخطط جودة السياحة الجزائرية إلى توحيد جميع المهنيين الجزائريين في قطاع السياحة من خلال الانتهاج الإداري للجودة، الحريص على تلبية حاجات الزبائن وإرضائهم وطنيين وأجانب، طبقا للمعايير الدولية، كما يسمح المخطط بتحديد المسار من أجل التحسين التدريجي للخدمات والحصول على العلامة التجارية جودة سياحة الجزائر.

4– مخطط الشراكة العامة الخاصة (PPP) :

لا يمكن تصور تنمية سياحية دائمة دون تعاون فعال بين القطاع العام والخاص، وذلك عندما يتحرك المتعاملون العموميين والخواص للاستجابة بأكثر فعالية للطلب الجماعي،

[1]– المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 الكتاب01(.2008 .)03 .الجزائر.ص 43

حيث تلعب الدولة والجماعات المحلية دورا ضروريا في المجال السياحي خاصة هيئة الإقليم وحماية المناطق العامة، ووضع المنشآت كالمطارات والطرق في خدمة السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام والأمن، أما القطاع الخاص فهو يضمن أساسيات الاستثمارات والاستغلال السياحي، يثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت التصرف[1].

5- مخطط تمويل السياحة (PFT):

أخذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بعين الاعتبار بطء عائدات المشاريع السياحية، حيث وضع مخطط تمويل الدعم الأنشطة السياحية والمرقيين والمطورين وجذب المستثمرين المحليين والأجانب، ويتجلى دور مخطط التمويل في :

- حماية ومرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة (PME)؛

- جذب كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب؛

- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية والمالية؛

- تسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية، وخاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار .

[1]- عائشة شرفاوي. نفس المرجع السابق ،ص 63

من خلال عرض ومناقشة موضوع دور السياسات الحكومية في تفعيل السياحة المستدامة خلصنا إلى أن القطاع السياحي أصبح مجالا خصبا لما يوفره من تطور و ترقية للمجتمعات والدول نتيجة لدوره البارز في دعم عملية التنمية في مجالات شتى اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا وبيئيا، ناهيك عن مساهمة هذا القطاع في خلق فرص العمل وبالتالي القضاء على ظاهرة البطالة و مع ذلك لا يمكن إنكار الأثر السلبي الذي قد يلحقه القطاع السياحي بالبيئة والثقافة.

ولأن التنمية السياحية أضحت مطلب العديد من الدول فإن تحقيقها يتطلب توفر مقومات مادية، مالية، بشرية، بيئية و رسم سياسات و برامج طموحة لتحقيق تنمية سياحية مستدامة وهذا ما سعت إليه الدولة الجزائرية لكونها تمتلك جميع المقومات السياحية التي تجعل منها قطبا سياحيا بامتياز من خلال برمجتها العمل على تشجيع الاستثمارات باعتبارها أحد أهم مصادر التمويل لما لها من آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية بما فيها الاستثمارات السياحية ولهذا قامت الدولة الجزائرية بتأطير عملية التنمية السياحية المستدامة من خلال بناء أرضية قانونية و تشريعية تكفل الحماية للمستثمرين المحليين والأجانب في هذا المجال، وفي حال ما إذا قمنا بمقارنة وضع التنمية المستدامة السياحي في الجزائر بجارتيها من دول المغرب العربي كل من تونس والمغرب تبقى التنمية السياحية في الجزائر عاجزة لاعتماده كقطاع ثانوي بالرغم من عديد البرامج و الاستراتيجيات التي طرحت في سبيل تطوير القطاع السياحي والنهوض به على غرار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 و 2030.

نتائج الدراسة:

استنادا إلى ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

– تهميش الدولة الجزائرية للقطاع السياحي عبر مختلف المخططات التنموية و عدم إبراز دوره كقطاع فقال في التنمية الاقتصادية.

– توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق في فترة التسعينيات لم يطرأ أي تغيرات إيجابية على مستوى المشاريع المبرمج إعدادها خاصة مع تذبذب الأوضاع السياسية والأمنية في تلك الحقبة.

–تعتبر السياحة مورد خام يشمل تنمية القطاع الاقتصادي بشكل عام و المتغيرات التجارية بشكل خاص.

– أخذ التنمية المستدامة كمفهوم جديد اهتمام كبير من قبل المنظمات والهيئات الدولية وذلك عن طريق عقد مجموعة من الاتفاقيات والمؤتمرات التي تعكس أهميتها في جميع المجالات.

– تعتبر التنمية السياحية من الأنواع المتعددة للتنمية والمفاهيم الحديثة التي تتماشى والاستخدام المستدام.

–غياب المساواة في توزيع المشاريع الاستثمارية السياحية بين المناطق السياحية.

أولا : المراجع باللغة العربية .

1. أحمد الجلاد، السياحة المتواصلة البيئية، عالم الكتاب، ط1، مصر، 2002.
2. أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2007.
3. بديعة بوعقلين : السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب السياحي، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1996: ،
4. جليلة حسن حسين، دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
5. خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني .، 2004 .
6. د نشوى فؤاد. التنمية السياحية.. دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر الاسكندرية. الطبعة االولى.2008
7. د نشوى فؤاد، التنمية السياحية.. دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر الاسكندرية. الطبعة الاولى.2008 .
8. د/محمد فريد، وآخرون، التخطيط والتنمية السياحية، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1 ،عمان – الأردن، 2015.
9. راجع في ذلك: صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية، مدخل جديد للقضاء على النكد العام وتحسين مؤشر السعادة القومية دار النهضة العربية، القاهرة 2016. خاصة الفصل الثالث.
10. الروبي نبيل ، التخطيط السياحي ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الطبعة الاولى ، 1993 ،
11. صالح زين الدين: التنمية الاقتصادية، مدخل جديد للقضاء على النكد العام وتحسين مؤشر السعادة القومية. دار النهضة العربية، القاهرة 2016 .

12. صلاح الدين الخربوطلي، السياحة المستدامة، دار الرضا للنشر، ط1، سوريا، 2004.
13. عبير عطية، التنمية السياحية على المستويين الدولي والمحلي، جامعة الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر.
14. عثمان محمد غنيم، بنتانيل سعد، التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2001.
15. عصام حسن السعيدي، التسويق والترويج السياحي والفندقي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
16. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 الكتاب 03(.2008 .)06 .الجزائر.
17. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 الكتاب01(.2008 .)03 .الجزائر
18. يسري دعبس، التنمية السياحية المتواصلة، دراسة وبحوث في أنثروبولوجيا الاقتصادية، البطاش للنشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

ثانيا : المذكرات والاطروحات.

1. أبركان فؤاد، السياسات السياحية والتنمية في الجزائر: مثال ولاية بومرداس، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009-2010 .
2. أحمد لشهب ، السياسة السياحية في الجزائر من 1962 إلى 1982 ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1987 .
3. بزة صالح , تنمية السوق السياحية في الجزائر حالة ولاية المسيلة , مذكرة ماجستير , جامعة المسيلة , الجزائر .

4. بوزاهر نسرين، تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2006 .
5. خالد كواش، السياحة كنشاط اقتصادي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، بدون سنة نشر،
6. دولي سعاد، آليات ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي – الأغواط ، 2013-2014 .
7. سارة وفيق عبد العزيز، مدخل التنمية السياحية للمناطق الصحراوية – رؤية تطوير واحة سيوة، رسالة ماجستير، قسم العمارة، كلية الهندسة – جامعة عين شمس، 2013 .
8. عامر عيساوي، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2010 .
9. عامر عيساوي، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2010 .
10. عائشة شرفاوي. السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات، الاقتصادية الدولية. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، 214 .كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ،الجزائر. (2014) ،
11. عبد القادر هدير، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
12. عمروش تومية، السياحة المستدامة في الجزائر: الإشكالية والمتطلبات – دراسة حالة مدينة بومرداس، مذكرة ماجستير، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2007-2008 .

13. عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر: الإمكانيات والمعوقات في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجىهي للتهيئة السياحية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ،2012-2013 .
14. فؤاد أبركان. السياسات السياحية والتنمية في الجزائر 'مثال ولاية بومرداس'. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات والعلاقات الدولية ، . 125كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ،الجزائر. (2009) .
15. كشكوش بومدين : التسويق السياحي : مقاربة اقتصادية و اجتماعية – حالة الجزائر –مذكرة ماجستير ، جامعة تلمسان ، 2003
16. كواش خالد ، أهمية السياحة في ظل التطورات الاقتصادية ، أطروحة دكتورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 .
17. محمدي عز الدين :التطور السياحي بالجزائر، رسالة لنيل شهادة :الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002 .
18. هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2006.
19. هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2006.
20. ودي عبد القادر , أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر حالة السياحة بالجنوب الغربي , أطروحة دكتوراه دولة , 2006/2005 , جامعة الجزائر .
21. وزاهر نسرين، تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2006 .
22. يحاوي هادية , السياحة و التنمية بالجزائر , مذكرة ماجستير , في العلوم السياسية , فرع التنظيمات السياسية و الإدارية 2003/2002 , جامعة باتنة , الجزائر.

23. يحياوي هادية، السياحة والتنمية في المغرب العربي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2011 –2012 .

ثالثا : المجلات والملتقيات .

1. أحلام خان، وصورية زاوي ، السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، جوان 2010
2. جدة متلف، مقال بعنوان« مناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية بين متطلبات التطبيق و صعوبات التحقيق (تيمقاد موري نموذجا»)،
3. خالد أحمد ،السياسة الوطنية للتنمية السياحية في الجزائر ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية .
4. د. عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني و د. أباشي حسين قسيمة، الاستثمار السياحي في محافظة العال، دراسة مقدمة لمركز المعلومات و الأبحاث السياحية، الهيئة العامة للساحة و الآثار، السعودية، 2008 .
5. سمير عماري، دلندة بلحسن، التنمية السياحية في الجزائر "واقعها وآفاقها المستقبلية" ، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية السياحية في الدول العربية، المركز الجامعي بغرداية، يومي 26 و27 فيفري 2013.
6. شلالي عبد القادر وعوينان عبد القادر، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025 ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي آكلي محند أولحاج – البويرة ، يومي 11 و 12 ماي 2010.
7. ليلى قطاف وآخرون،" أثر السياحة البيئية الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة والية مستغانم–،" الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في

الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 01 ،الجزائر، يومي 19 و 20 نوفمبر 2012 .

8. محمد إبراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطا الله: التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية" المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي – السيوف الإسكندرية، 2010.
9. منى نافلة قدور، عاشور مزريق، التنمية السياحية في خدمة الدول المتقدمة والنامية على السواء ، ملتقى دولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 09-10مارس 2010،
10. نجاة مسمش، فريد عبيد، دور التخطيط السياحي في التنمية السياحية ، ملتقى دولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010.
11. نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد 3، 2006

رابعا : قوانين والمراسيم .

1. القانون 03/01 املؤرخ في 17/02/2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ، ج ر عدد 11املؤرخة في 19/02/2003.
2. المرسوم الرئاسي رقم 05-159، المؤرخ في27/04/2005، المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر و المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، ج ر عدد 31 لسنة 2005.

خامسا : المراجع باللغة الاجنبية .

1. Malika Boudjan : le tourisme en Algérie état des lieux des perspectives de développement durable, thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques de gestion et commercial, université d'Oron, 2008
2. UNWTO: Tourism and the Sustainable Development Goals, 2015

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول مفاهيم عامة التنمية السياحية	
المبحث الأول : ماهية التنمية السياحية	**7**
المطلب الاول :مفهوم التنمية السياحية.	**7**
الفرع الأول: تعريف التنمية السياحية.	**7**
الفرع الثاني: أهداف التنمية السياحية.	**8**
الفرع الثالث: أهمية التنمية السياحية	**10**
المطلب الثاني : طبيعة التنمية السياحية	**12**
الفرع الأول: مكونات التنمية السياحية	**12**
الفرع الثاني : محددات التنمية السياحية	**13**
الفرع الثالث أنواع التنمية السياحية.	**16**
المطلب الثالث :متطلبات تفعيل التنمية السياحية وعوامل نجاحها.	**18**
الفرع الاول :متطلبات تفعيل التنمية السياحية.	**18**
الفرع الثاني : عوامل نجاح التنمية السياحية.	**19**
المبحث الثاني : ماهية التنمية السياحية المستدامة .	**21**
المطلب الأول : مفهوم التنمية السياحية المستدامة.	**21**
الفرع الاول : تعريف التنمية السياحية المستدامة .	**21**
الفرع الثاني: المفاهيم المتعلقة بالسياحة المستدامة.	**23**
المطلب الثاني : مبادئ وأهمية التنمية السياحية المستدامة .	**26**

الفرع الاول : مبادئ التنمية السياحية المستدامة.	**26**
الفرع الثاني: أهمية التنمية السياحية المستدامة.	**27**
المطلب الثالث: أهداف التنمية السياحية المستدامة.	**29**
الفرع الأول : الأهداف الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة	**30**
الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية للتنمية السياحية المستدامة.	**32**
الفرع الثالث: الأهداف البيئية للتنمية السياحية المستدامة.	**35**
الفصل الثاني تطور السياسة الحكومية في تفعيل السياحة المستدامة	
المبحث الاول : سياسة التنمية المحلية ومخططاتها .	**40**
المطلب الأول : مخططات التنمية السياحية في الجزائر .	**40**
المطلب الثاني : اصلاحات سياسة التنمية السياحية قبل 1989	**53**
المطلب الثالث: اصلاحات سياسة التنمية السياحية بعد الإصلاحات للفترة 1980-1990	**56**
المبحث الثاني :السياسة السياحية الوطنية الحالية .	**59**
المطلب الأول : الأهداف المرجوة من السياسة ومبادئها.	**59**
الفرع الاول : الأهداف لسياسة التنمية السياحية.	**59**
الفرع الثاني: المبادئ العامة التي تحكم عملية التنمية السياحية.	**61**
المطلب الثاني : استراتيجية التنمية السياحية 2013 -2025 .	62
الفرع الاول : إستراتيجية التنمية السياحية أفاق 2010 و 2013.	62
الفرع الثاني: إستراتيجية التنمية السياحية وفق المخطط التوجيهي للتنمية السياحية أفاق 2025	68
المطلب الثالث :خطة أعمال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 .	72
الفرع الأول : أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030.	73

الفرع الثاني : المشاريع ذات الأولوية السياحية	75
الفرع الثالث :مخططات إنعاش السوق السياحية في الجزائر.	77
خاتمة	82
قائمة المصادر والمراجع	85
فهرس المحتويات	–